

اقليم كردستان العراق الفيدرالي  
وزارة التربية

# اطول الفقه الاسلامي

للمراحل الاعدادية

(المدارس الاسلامية)

## **منهي الصف السادس العادل**

## الفصل الثالث دلالات النصوص

**الدلالة لغة :** تعنى عدة معانٍ منها : الارشاد وهداية الطرق يقال دلالة اذا ارشده و هداه .

**وفي الاصطلاح :** كون الشئ بحالة يلزم من العلم به بعد العلم بذلك الحالة العلم بشئ آخر فالاول يسمى دالا و الثاني مدلولا .

**والحالة المذكورة :** ان كانت وضعا - كوضع لفظ (الاسد) - للحيوان المفترس ، فالدلالة وضعية ، وان كانت عقلا - كحكم العقل بان هذا الكون له خالق فالدلالة عقلية .

وان كانت طبعا - كدلالة بعض الاعراض على نوع خاص من الامراض - فالدلالة طبيعية .

والذى يهمنا هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية .

واللفظ الموضع للمعنى ينقسم الى عدة اقسام باعتبار وضعه للمعنى ، وباعتبار اوجه دلالته ، و باعتبار وضوح وخفاء الدلالة و نخصص لهذه الاقسام ثلاثة مباحث .

### المبحث الاول

#### اقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى

ينقسم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى الى عام و خاص و مشترك و مؤول و ذلك لانه<sup>(١)</sup> : ان وضع معنى واحد فاما ان يدل عليه على سبيل الانفراد فهو الخاص ، او على سبيل الشمول دون الخصر فهو العام . وان وضع لاكثر من معنى واحد فان دل على الكل بطرق البديل - اي على سبيل المناوبة - دون ترجيح معنى

(١) التلويح للامام سعد الدين التفتازاني والتوضيغ على التتفيج مصدر الشريعة عبد الله بن مسعود المطبعة الخيرية ١٦٣ / ١ وما بعدها .

على آخر فهو المشترك و ان ترجح البعض على الباقي فهو المؤول .<sup>(١)</sup>  
ولزيادة الفائدة والايضاح نتناول هذه الاقسام بالبحث في ما يأتى :  
**الخاص . دلالة . انواعه .**

الخاص لغة : التفرد ، وقطع الشركة ، وكل اسم لسمى معلوم على الانفراد  
، ومنه خصه بالشيء اذا افرده به دون غيره .  
وفي الاصطلاح : هو اللفظ الموضع وضعا واحدا للدلالة على معنى واحد  
على سبيل الانفراد . او للدلالة على كثير محصور .  
ومقصود بالواحد ما يعم الواحد بالجنس كالجريمة ، والواحد بالنوع  
كالخيانة التي هي نوع من انواع الجرائم ، والواحد بالشخص كاسماء الاعلام .  
**دلالة الخاص :**<sup>(٢)</sup>

الخاص يدل على المعنى الذي وضع له دلالة قطعية بينة مالم يكن هناك  
دليل يصرفه عن هذا المعنى الى معنى آخر مجازي ، فلفظ (اسد) يدل على  
الحيوان المفترس دلالة واضحة قطعية اذا لم تكن هناك قرينة مانعة عن اراده هذا  
المعنى الموضع له ، والا فعند قيام هذه القرينة ينصرف اللفظ الى معنى آخر  
مجازي كما اذا قيل رأيت اسدًا في ساحة المعركة ، فهذه القرينة (ساحة المعركة)  
تدل على ان المقصود من الاسد الضابط الشجاع او الجندي الشجاع .  
ولفظ مثة في قوله تعالى : (الزانية و الزانى فاجلدوا كل واحد منهما مئة  
جلدة ) النور / ٢ يدل على تحديد العقاب دلالة قطعية فلا يحق للقاضى ان يزيد  
عن هذا العقاب او ينقص منه .

**انواع الخاص :** ينقسم الخاص الى انواع كثيرة باعتبار صيغته ، فهو قد  
يكون امرا ، وقد يكون نهيا ، وقد يكون مطلقا او مقيدا ...

(١) انظر مشكاة الانوار في اصول المثار لابن نجيم (زين الدين بن ابراهيم . طبعة ١٣٥٥ هـ / ١٤ . تيسير التحرى  
لامير بادشاه (محمد امين) شرح التحرير في اصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية لابن الهمام (كمال  
الدين محمد بن عبدالواحد ) ط ١٣٥٠ هـ / ٨٧ .

(٢) التلويح والتوضيح والتنقیح ١ / ١٧٦ وما بعدها .

و اهم هذه الانواع الثلاثة :

### النوع الاول : الامر :

وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، قوله تعالى : (وتعاونوا على البر و التقوى ) المائدة / ٢٤ ، قوله تعالى : (اصبروا و صابروا و رابطوا ) آل عمران / ٢٠٠ .

### صيغ الامر :

ومن صيغه الصيغة المعروفة في اللغة العربية كما في الأمثلة المذكورة في الآيتين ، وصيغة الفعل المضارع المقترب بلام الامر كما في قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) البقرة / ١٨٥ والجملة الخبرية التي قصد بها الطلب كما في قوله تعالى : (والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين ) البقرة / ٢٢٣ ، وغير ذلك كتعابير (فرض) و (على) و (كتب) ...

### حقيقة مقتضى الامر :

الامر يدل على الوجوب حقيقة عند جمهور علماء المسلمين من الفقهاء والاصوليين ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك . و يدل على الطلب فقط ، اما دلالته على المرة كما في الامر بالمحاج ، والكثرة كما في الامر بالصلة و الزكاة ، وعلى الفور كما في الامر بانقاذ الغريق ، وعلى التراضي كما في الامر بدفع الكفارة عند وجوب ذنب يوجبها فاما هي بالقرائن و الادلة الخارجية لان هذه الامور غير مأخوذة في ماهية الامر و حقيقته .

### النوع الثاني : النهي :

وهو طلب ترك الفعل على وجه الاستعلاء كما في قوله تعالى : (و لا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ) الانعام / ١٩٦ و قوله تعالى : (و لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ) البقرة / ١٨٨ .

### صيغ النهي :

للنهي صيغ مختلفة منها : صيغة النهي المعروفة في اللغة العربية كما

(١) التبصرة في اصول الفقه ص ٧٦ .

في الأمثلة المذكورة ، و منها صيغة الامر ليترك كما في قوله تعالى : (و اجتنبوا قول الزور ) الحج / ٢ و قوله تعالى (و ذروا ظاهر الاثم و باطنه ) الانعام / ١٢٠ و منها مشتقات التحرير كما في قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير) المائدة / ٣٠ و منها نقى الحال كقوله تعالى : (لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ) النساء / ١٩ او غير ذلك من الصيغ الاخرى التي استعملها الشرع لطلب الترك.

#### حقيقة مقتضى النهي : <sup>(١)</sup>

النهي يدل حقيقة على تحريم المنهى عنه عند جمهور العلماء من الفقهاء و الاصوليين ما لم يقدم دليلا على خلاف ذلك ، كما يدل على الكف الفورى المستمر عن النهى عنه لأن الامتناع لا يتحقق الا بذلك .

#### النوع الثالث : المطلق و المقيد : <sup>(٢)</sup>

المطلق هو لفظ يدل على فرد او افراد على سبيل الشيوع ولم يقترن بقييد يقلل من شيوعيه مثل : جريمة ، شهادة ، تزوير . أيام ...

#### حكم المطلق :

هو العمل به كما ورد مطلقا ، ولا يصح تقديره الا بدليل ثابت معترف به شرعا لانه قسم من اقسام الخاص وهو - كما ذكرنا - يدل على معناه دالة قطعية .

ومن امثلة ذلك : قوله تعالى : (ولكم نصف ما ترك ارواحكم ان لم يكن لهن ولد ) النساء / ١٢ و قوله تعالى : (ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ) النساء / ١٢ وقد ورد هذان القولان مطلقيين غير معتبرضين لقيد الدخول كشرط للميراث و بناء على ذلك يستحق كل من هذه الزوجين الميراث من تركه الآخر اذا مات بعد الزواج الصحيح و قبل الدخول . و قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم و يذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر و عشرا) البقرة / ٢٤ يدل على انه

(١) كشف الاسرار ١ / ٢٥٦ وما بعدها ، البرهان في اصول الفقه لامام الحرمين تحقيق الدكتور عبدالعظيم الدبيب ١ / ٢٨٣ وما بعدها .

(٢) التوضيح والتنقیح ١ / ٢٧٥ وما بعدها .

متى مات الزوج بعد الزواج الصحيح قبل الدخول او بعده تجب عدة الوفاة على زوجته لأن النص ورد مطلقاً عن قيد الدخول ، فلا يجوز تقييده به الا بدليل ولم يثبت هذا الدليل باجماع الفقهاء .

وقوله تعالى : ( امهات نسائكم ) الذى ورد بعد قوله تعالى : ( حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ) النسا . ٢٣١ ورد فيه لفظ ( امهات ) مطلقاً عن الدخول وبذلك يدل على تحريم ام الزوجة على زوج ابنتها بمجرد عقد الزواج الصحيح بالبنت ، فاذا طلقها قبل الدخول لا يصح ان يتزوج بامها لانها أصبحت محمرة تحريماً مؤبداً بمجرد عقد زواج البنت .

#### المقید :

وهو لفظ يدل على فرد شائع او على سبيل الشيوع مع وجود قيد او اكثر يقلل من شيوعه . مثل جريمة القتل . خيانة الامانة ، شهادة الزور ...

#### حكم المقید :

هو العمل بالنص مع وجوب ملاحظة القيد . وعدم اهماله ما لم يقم دليلاً شرعى على الغائه ، اما اذا دل دليلاً على عدم الاعتداد بالقيد فانه يهمل ، كما فى قوله تعالى : ( وربائكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن ) النسا . ٢٢١ وقد ورد فى هذه الآية الكريمة قيداً احدهما كون البنت ربيبة فى حجر زوج امها . والثانى كون ام الربيبة مدخولاً بها من قبل الزوج ، فالقيد الاول غير معتبر لانه الغى اعتباره بنص قوله تعالى : ( فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) اي فى التزوج بالربيبة بعد طلاق امها قبل الدخول بها ، بخلاف القيد الثانى ( دخلتم بهن ) فانه معتبر ، ونيط الحكم به وهو التحرير فيدور معه وجوداً وعدماً وذكر القيد الاول على الرغم من عدم الاعتداد به وارد على العرف الغالب حيث ان بنت الزوج الاول تنتقل مع امها الى بيت الزوج الجديد غالباً فى العرف السائد .

### ٣) العام : صيغه . دلالته . تخصيصه .

#### العام لغة :

الشامل لمتعدد سواء كان لفظاً أم غيره ، يقال عم الشئ اذا شمل الجميع .

#### وفي الاصطلاح :

لفظ موضوع بوضع واحد ليدل بذاته او بالواسطة على جميع ما يصلح له ان يتناوله من افراد كثيرين غير محصورين بدفعه واحدة ، وبذلك يختلف عن المطلق لانه يتناول افراده على سبيل البدل والمناوحة .

#### صيغ العموم :

للعموم صيغ كثيرة منها ما تدل على العموم بالذات ومنها ما تدل عليه بأواسطه .

#### من صيغ العموم لذاتها :

##### ١) الاسماء الموصولة :

أ- كلفظ (الذين) من قوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلة) النور / ، فانه يشمل كل بالغ عاقل مختار يرتكب جريمة (القذف) .

ولكن خصص عموم هذا النص بقوله تعالى : (و الذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ...) النور / ٦ حيث يطبق على القذف بين الزوجين احكام اللعان .

ب- وكلفظ (ما) في قوله تعالى : (و احل لكم ما وراء ذلكم) النساء . ٢٤ .

ج- وكلفظ (أى) في قوله تعالى : (ايما الاجلين قضيت فلا عداون على)

القصص . ٢٨ .

د- وكلفظ (من) في القاعدة المقررة في القانون (الدولة وارثة من لا وارث له) .

٢) أسماء الشرط : كلفظ (من) في قوله تعالى : (فمن شهد منكم

الشهر فليصمه ) البقرة / ١٨٥ .

٣) الاسماء المؤكدة : مثل (كل ) في قوله تعالى : (كل نفس بما كسبت  
رهينة) التوبة / ٧١ .

وكلفظ (جميعا) في قوله تعالى : (إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما  
كتنتم تعملون) المائدة / ١٠٥ .

### من صيغ العموم بالواسطة :

(١) الجمّع <sup>(١)</sup> اذا كان معرفا بـ (الـ) الاستغراق كما في قوله تعالى :  
(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا بعض يأمورن بالمعروف وينهون عن المنكر)  
التوبة / ٧١ ، قوله تعالى : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون للنساء  
نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ) النساء / ٧٧ ففي هذه الآيات الفاظ (المؤمنون ،  
المؤمنات ، والرجال ، والنساء . تفید العموم بواسطة الاستغراق ) .

(٢) المفرد المعرف بـ (الـ) الاستغراق <sup>(٢)</sup> :

كلفظ (الانسان) في قوله تعالى : (ان الانسان لفي خسر الا الذين  
آمنوا) العصر / ٢-٢ وكلفظ (الغنى) في قول الرسول ﷺ : (مطلب الغنى ظلم) .

### ٣) النكرة في الحالات التالية :

أ- اذا وقعت في حيز النفي مثل (لا إله الا الله) ومثل (لا جريمة ولا  
عقوبة الا بناء على النفس) .

ب- اذا وقع في حيز النهي كما في قوله تعالى : ( لا يسخر قوم من قوم  
عسى ان يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن )  
الحجرات / ١١ .

ج- اذا وقعت في حيز الشرط كلفظ (فاسق) في قوله تعالى : (ان جاعكم  
فاسق بنبا فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين )

(١) اي الجم المذكر السالم والجمع المؤنث السالم وجمع التكسير .

(٢) التوضيح والتبيّح ١ / ٢٤٢ .

د- اذا وصفت بوصف عام كلفظ (عبد) في قوله تعالى : (ولعبد مؤمن

خير من مشرك) البقرة ٢٢١ .

### حكم العام

قال جمهور العلماء من الاصوليين والفقهاء ان دلالته على شمولية الحكم لجميع ما يتناوله دلالة ظنية لاحتمال تخصيصه بدليل فد لا يطلع عليه المستدل لأن اكثراً ما ورد من الفاظ العموم من النصوص الشرعية اريد بها بعض افرادها . وفي حالة قيام هذا الاحتمال لا مجال للقول بان دلالة العام قطعية .

ولكن قال البعض (الخالفية) ان دلالته قطعية لأنه وضع لكثير غير ممحضورة و دلالة اللفظ على معناه الحقيقي قطعية ما لم يثبت دليل على خلاف ذلك .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الرأى قيل بصدره عام لم يثبت تخصيصه ، أما في العام المخصص فإنه يتفق مع رأى الجمهور . لأنه اذا فتح باب التخصيص في النص ينفتح باب الاحتمال للتخصيص آخر فيه .

### (١) التخصيص :

وهو صرف اللفظ العام عن عمومه و اخراج بعض ما كان داخلاً في العموم وقصر حكمه على الباقي بدليل معترف به شرعاً . وهذا الدليل قد يكون متصلة وقد يكون منفصلاً عن النص العام ، وبذلك تكون الادلة المخصصة على قسمين :

### القسم الاول : الا أدلة المتصلة :

والمقصود من المتصل ما لا يستقل بنفسه بل يقترب بالنص العام و أنواعه خمسة : (الاستثناء ، والشرط ، والصفة ، وبديل البعض من الكل ، والغاية ) .

(١) شرح معالم الدين في الأصول للشيخ مصطفى الاعتمادي التبريزى ١٣٤ / ٢ جمع الجواجم لابن السبكي وشرح الجلال المعلى مع حاشية البناني - الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ ٢٢٧ / ٢ وما بعدها . البرهان لامام الحرمين ٢ / ٢٢٧ وما بعدها .

**اولا : الاستثناء :** وهو اخراج المستثنى من حكم المستثنى منه باحدى ادوات الاستثناء مثل (الا) و (سوى) و (خلا) و (عدا) ...

ففى قوله تعالى : (ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا ) (المصر ٢٧-٢٨)  
لفظ (الانسان) عام لانه محلى بـ (الا) الاستغراق يدل على ان كل فرد من افراد الانسان محكوم عليه بالخسارة ، ثم خصص هذا العموم باخراج : ( الا الذين امنوا و عملوا الصالحات و تواصوا بالحق و تواصوا بالصبر) .

**ثانيا : الشرط :** والمقصود هو الشرط اللغوى ، وهو عبارة عن جملة مصدرة باداة من ادوات الشرط ، فقوله تعالى : (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ...) (السا. ٢٢ / عام لان لفظ (ما) اسم موصول يفيد العموم لذاته . وهذا يدل على ان نصف تركة الزوجة لزوجها فى كل الاحوال مala ان الشرط الوارد فى الاية ، وهو (ان لم يكن لهن ولد ) قصر استحقاق الزوج لنصف التركة على حالة واحدة ، وهى عدم وجود فرع وارث (ابن) او (بنت) او (ابن ابن) او (بنت ابن) و ان نزل للزوجة لا من هذا الزوج و لا من زوج آخر .

**ثالثا : الصفة :** والمقصود من الصفة ما يشمل الصفة النحوية وال الحال والتمييز والظرف ... مثل : (من أتلف مال الفير خطأ لا يسأل مسؤولية جنائية (فلفظ) جنائية صفة اخرجت المسئولية المدنية ) لانه يسأل عنها و يحكم عليه بالتعريض .

**رابعا : بدل البعض من الكل كما فى قوله تعالى :** (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) (آل عمران ٩٧) . ففى هذه الآية الكريمة لفظ (الناس) يدل على العموم بواسطة (الا) الاستغراق فيفيد وجوب الحج على كل انسان سواء كان متمكنا ام لا ، ثم خصص هذا العموم بقوله تعالى : (من استطاع اليه سبيلا) فلفظ (من استطاع) بدل من الناس (بدل البعض من الكل) وبذلك اخرج من حكم هذا العام كل من لا يملك الاستطاعة البدنية او المالية او العقلية .  
**خامسا : الغاية :** مثل قوله تعالى : (يا ايها الذين امنوا اذا قمت الى

الصلوة فاغسلوا وجوهكم و ايديكم الى المراقب ) البقرة / ٢٢٨ فلفظ ( ايديكم ) عام يشمل اليد كلها الى المنكب ، لكن خصص هذا العموم بالغاية ( الحد ) التي تدل عليها كلمة ( الى ) .

### القسم الثاني : [[الدلالة المنفصلة :

والمقصود من الدليل المنفصل ما يكون مستقلًا بنفسه و منفصلًا عن النص العام و من صوره :

أ- تخصيص القرآن بالقرآن : ففي قوله تعالى : (و المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) المائدة / ٦ لفظ ( المطلقات ) جمع مؤنث سالم محل بـ ( الـ ) الاستغراف يفيد العموم و يشمل الحامل و غيرها ، كما يشمل المطلقات من غير ذوات الحيض لكبر السن او صغرها ، وقد خصص هذا العموم بآيات اخرى من القرآن الكريم ، فاخرجت اولات الاحمال بقوله تعالى : ( و اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ) الطلاق / ٤ ، كما اخرجت المطلقات قبل الدخول فلا تجب عليهن العدة ، والمطلقات اللاتي ينسن من الحيض لكبر السن و اللاتي لم يحيضن بعد فعدتهن ثلاثة اشهر .

ب- تخصيص القرآن بالسنة : ففي قوله تعالى : ( يوصيكم الله في اولادكم ، للذكر مثل حظ الاناثين ) النساء / ١١ لفظ اولادكم عام لانه جمع مضارف ، وهو ايضا من صيغ العموم ، فيشمل الاولاد الذين يختلفون مع ابائهم في الدين ، وكذلك يشمل من يكون قاتلا لモرثه لكن خصص هذا العموم باقوال الرسول ﷺ منها قوله : ( لا يتوارث اهل ملتين )<sup>(١)</sup> ، وقوله : ( لا يرث القاتل )<sup>(٢)</sup> .

ج- تخصيص السنة بالسنة ففي قول النبي ﷺ : ( فيما سقت السماء او العيون او كان عشر يا <sup>(٣)</sup> العشر )<sup>(٤)</sup> لفظ ( ما ) من صيغ العموم لانه اسم موصول

(١) سبل السلام / ٣ / ١٢٩

(٢) اخرجه ابو داود بلفظ ( لا يرث القاتل شيئا ) عن عبدالله بن عمرو بن العاص . منتقى الاخبار / ٢ / ٤٧٢ .

(٣) الذي يعثر على الماء في الارض و يشرب بعروقه لانه قريب من الماء .

(٤) رواه البخاري . سبل السلام / ٢ / ١٧٤

يشمل القليل والكثير من المحصولات الزراعية والثمار ، لكن خصص هذا العموم بقول الرسول ﷺ : ( ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة )<sup>(١)</sup> و بذلك اخرج عن حكم الزكاة كل كمية تكون ما دون خمسة اوسق ، فلا تجب فيها الزكاة .

### ٣) المشترك ، انواعه ، دلالته .

المشتراك : هو اللفظ الذي وضع لاكثر من معنى واحد .

#### انواعه :

ينقسم المشترك الى نوعين : المشترك المعنى والمشترك اللفظي .

أ- المشترك المعنى : هو ما وضع لاكثر من معنى واحد بموضع واحد

كلفظ : (قتل) فانه موضع واحد لقدر مشترك - وهو ازهاق الروح - بين جميع انواع القتل من القتل العمد العداون ، والقتل شبه العمد ، والقتل الخطأ ، والقتل دفاعا عن النفس وغير ذلك . وهذا التعدد أدى الى نشوء الفموض فى قول الرسول ﷺ : ( لا يرث القاتل ) و بالتالى اختلف فقهاء المسلمين فى تحديد نوع القتل المانع من الميراث .

ب- المشترك اللفظي : وهو لفظ موضع لاكثر من معنى واحد مع انفراد كل معنى بوضع مستقل عن وضع غيره .

وهذا التعدد فى الوضع هو الفرق الجوهرى بين المشترك اللفظي والمشترك المعنى .

#### أسباب نشوء المشترك اللفظي :

**لنشوء الاشتراك اللغظى أسباب متعددة اهمها ما يلى :**

١) تعدد الوضع من قبل القبائل العربية و على سبيل المثال فان قبيلة ما وضعت لفظ (عين) للباصرة و وضعته قبيلة ثانية للجاسوس و وضعته ثالثة للذهب ، ورابعة للشمس و هكذا حتى أصبح لهذا اللفظ معان متعددة بعدة

(١) رواه مسلم ، سبل السلام ٢ / ١٧٤ .

(٢) تحول المشترك المعنوي بمرور الأيام إلى المشترك اللفظي كما في لفظ (قرء) فإنه كان موضوعاً لقدر مشترك وهو الوقت الذي يتكرر فيه أمر ما عادة، فكان العرب يقلدون لاريال قراء اي وقت تهب فيه ، وللحاجى قراء الى وقت تعود فيه ، وللمرأة قراء الى وقت تخيس او تظهر فيه ... ثم استعمل للطهر والحيض معاً فتحول من المشترك المعنوي إلى المشترك اللفظي .

(٣) نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى اصطلاحى و بذلك يصبح حقيقة فى المعندين اللغوى والاصطلاحى مشتركاً لفظياً كلفظ (الصلة) فهو حقيقة لغوية فى الدعاء وحقيقة شرعية فى العبادة المخصوصة المعروفة ، ولا يعني المشترك اللفظى سوى ذلك .

وجود المشترك : على الرغم من ان الاصل فى الكلام هو عدم الاشتراك فان اللفظ المشترك ورد فى القرآن الكريم كلفظ (قرء) فى قوله تعالى : (المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، و لفظ قروء جمع قراء وهو مشترك لفظي بين الحيض والطهر ، ونتيجة لهذا الاشتراك قد حصل الخلاف بين الفقهاء فمنهم من قال : ان عدة المطلقة التى تكون من ذوات الحيض تنتهى بثلاثة أطهار ، ومنهم من قال انها تنتهي بثلاث حيضات .

#### حالات المشتركة :

اختلاف العلماء من الاصوليين والفقهاء فى دلالة المشترك على معنียه او جميع معانيه فى وقت واحد على : ثلاثة آراء :

أ- قال البعض بعدم امكان ذلك واستندوا الى ادلة كثيرة لا فائدة فى ذكرها هنا لأن هذا الاتجاه غير صالح فى حد ذاته .

ب- وقال جماعة بالجواز فى النفي دون الاثبات ، لأن النكرة فى حين النفي تفيد العموم . وهذا ما اختاره بعض الفقهاء الحنفية .

١- كشف الاسرار على اصول الامام فخر الاسلام على بن محمد البزروى طبعة ١٣٠٧ هـ / ١ / ٣٧ وما بعدها

جـ- وقال الآخرون بجواز ذلك في النفي والاثبات ، وقد تبني هذا الرأي  
الإمام الشافعى (رحمه الله) .

ولكن يجب ان لا يؤخذ بهذا الرأى على اطلاقه<sup>(١)</sup> لأن هناك بعض الالفاظ  
المشتركة لا تسمح طبيعة التنافر بينها بذلك كلفظ (القرء) المشترك بين الظهر و  
الحيض ، فهما لا يجتمعان في وقت واحد .  
وكلفظ (عسوس) بمعنى أقبل وأدبر في قوله تعالى : (و الليل اذا  
عسوس ) ، ولفظ (الغريم) للدانن والمدين .

ويؤيد هذا الاتجاه الإمام الشافعى قوله تعالى : (فإن طلقها فلا تحل له  
من بعد حتى تنكح زوجا غيره) البقرة / ٢٣٠ حيث ذهب البعض إلى ان لفظ  
(النكاح) مشترك لفظي بين الوطء وبين عقد الزواج . وقد استعمل في هذه الآية  
في كلا المعنيين معا لأن الدخول من الزوج الثاني شرط لصحة تحليلها للزوج  
الأول كما أكد ذلك قول الرسول ﷺ : (لا حتى تذوقى عسليتها ، ويدق  
عسليتها)<sup>(٢)</sup>

## ٤) المؤول :

وهو مأخوذ من إل إذا رجع .  
وفي الاصطلاح ما ترجع من المشترك بعض معانيه بما يوجب الظن ،  
والترجيح لمعنى من معانى المشترك قد يكون بالتأمل في صيغته .  
وعلى سبيل المثل : من ذهب إلى تفسير القرء بالحيض قال من تأمل في  
جوهر هذا اللفظ وجد انه موضوع لمعنى الاجتماع ، ولذا يحمل على معنى فيه  
الاجتماع وهو الحيض لانه ينفضه رحم المرأة بسبب اجتماعه فيها .

(١) اي بصورة مطلقة لأن الخلاف اما هو الانماط المشتركة التي لا يرجد التعارض بين المعانى التي وضعت لها هذه  
الالفاظ كلفظ (نكاح) عند من يرى أنه مشترك بين الوطء وبين العقد .

(٢) رواه أحمد والنسائي . نيل الاوطار ٦ / ٢٨٥ . عن عائشة - رضي الله عنها - : قالت : جات امرأة رفاعة القرضاوى  
إلى النبي ﷺ فقالت كنت عند رفاعة فطلقني فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وأنا معه مثل هدية الشوب .  
فقال : أتریدين ان تترجمي الى رفاعة ؟ لا حتى تذوقى عسليتها ويدق عسليتها .

وقد يكون الترجيح للدليل خارج من صيغة المشترك يعزز ترجيح أحد المعانى على غيره .

**حكم المؤول :** هو العمل بما جاء فى تأويل المجتهد مع احتمال خطئه .<sup>(١)</sup>

## المبحث الثاني

### أوجه دلالات النصوص ومراتب وضوحها وخفائها

ويتضمن هذا المبحث اموراً ثلاثة ، خصص الاول للفاظ النصوص باعتبار اوجه دلالاتها ، والثانى لواضح الدلالة ومراتبه ، والثالث لخفى الدلالة ومراتبه .

#### ١) أوجه دلالة الالفاظ<sup>(٢)</sup>

اللفظ باعتبار اوجه دلالته على المعنى المقصود ينقسم الى عبارة النص ، وإشارة النص ، ودلالة النص ، واقتضاء النص . وذلك لأن دلالة اللفظ على (المعنى) أما ان تكون بنفس اللفظ أولاً ، والاولى ان كانت مقصودة من سياق الكلام اصالة تسمى : (عبارة النص) او (منطوق النص) ، وان كانت مقصودة تبعاً تسمى : (إشارة النص) .

والثانية ان كانت مستقاة من مفizi النص ومن معناه تسمى : (دلالة النص) او (مفهوم النص) .

وان كانت الدلالة تقتضى ضم ضميمة الى الكلام حتى يدل على المقصود تسمى اقتضاe النص او دلالة الاقتضاe ، كما في الايضاح الآتي :

#### ١) عبارة النص أو (منطوق النص) أو (دلالة العبارة) :

فهذه المصطلحات الثلاثة تعنى مضموناً واحداً وهو دلالة اللفظ بنفسه دلالة واضحة على حكم المقصود من سياق الكلام كما في قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع ، فان خفتم الا تعذلوا فواحدة ) النساء ٢٠ فانه يدل على الاحكام الثلاثة الآتية :

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول للأستاذ محمد عبدالرحمن المحلاوى ط ١٣٤١ هـ .

(٢) فتح الفمار شرح المنار المعروف بشكاة الانوار في اصول المنار لابن تغريم ١١٢ / ١ وما بعدها .

أ- اباحتة الزواج فيidel عليه قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) .

ب- جواز تعدد الزوجات الى اربع بشرط عدم الخوف من ان يظلمهن ، ويدل على هذا الحكم قوله تعالى : (مثنى وثلاث ورباع) .

ج- وجوب الاقتصار على واحدة عند الخوف من الواقع في الظلم والجور في حالة التزوج بأكثر من واحدة ، وهذا ما يدل عليه قوله تعالى : (فإن خفتم إلا تعذلوا فواحدة) . فهذه الأحكام الثلاثة مستقلة من الفاظ وعبارات الآية الكريمة غير ان الحكم الأول مقصود منها تبعاً لأنها جاءت لتدل أولاً وبالذات على الحكمين الآخرين ، لأن المخاطبين بها آنذاك كانوا يتشددون في البتامى دون النساء . اذا كان أحدهم ينكح عدداً من النساء فلا يعدل بينهن ، ولمعالجة هذا الوضع نزلت الآية الكريمة .

### ٣) اشارة النص أو ( دلالة الاشارة ) :

وهي دلالة اللفظ على معنى لازم لمعنى عبارة النص لكنه غير مقصود بسوق النص ، هو لا يستفاد من الالفاظ و العبارات صراحة ، ولكنها تدل عليه دلالة التزامية ومن امثلة ذلك :

أ- قوله تعالى : (احل لكم ليلة الصيام الرفت الى نسائكم) البقرة / ١٨٧ .  
فانه يدل عن طريق اشارة النص على صحة الصوم مع وجود الجناية لانه يدل بعبارة النص على جواز استمتاع الزوج بزوجته الى الجزء الاخير من الليل الذي لا يكفى للغسل ، وهذا يستلزم جواز الصيام في النهار مع كون الصائم مجنباً .

ب- قوله تعالى : (و الوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهم بالمعروف) البقرة / ٢٢٢ . يدل من طريق عبارة النص أو (دلالة العبارة) او منطوق النص على ان نفقة الوالدات المرضعات وكسوتهم اما تجب على الاب وحده عند وجوده ، ويلزم من فهم هذا الحكم فهم حكم آخر عن طريق دلالة الاشارة ، وهو ان نسب الولد يكون لابيه دون

امه ، وذلك لاضافة الولد اليه بحرف اللام التي تدل حقيقة على الملك والاختصاص ، وبما ان هذا المعنى الحقيقى غير متصور بالنسبة الى الانسان لانه غير قابل بان يكون ملحا للتعامل و الملكية ينصرف لللفظ الى معنى مقارب لهذا المعنى الحقيقى وهو النسب .

٣) دلالة النص او (مفهوم الموافقة ) وهى دلالة اللفظ من حيث المعنى والمغزى على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه لاشتراكهما فى العلة الموجبة للحكم ، ومن النصوص القرآنية الدالة على الاحكام عن طريق دلالة النص :

أ- قوله تعالى : (فلا تقل لهما أَفْ ... ) الاسراء / ٢٢ / فهذه الآية الكريمة تدل عن طريق عبارة النص او (المنطوق) على حرمة التأليف من الولد تجاه والديه ، والعلة الموجبة للتحريم يفهمها كل عارف بلغة الخطاب ويعلم ان الموجب لهذا المنع هو ايذاء الوالدين او احدهما ، ويلزم من فهمه لذلك علمه بتحريم كل تصرف فعلى او قولى يؤذى الوالدين كالضرب والشتم وغيرهما ما هو مسكون عنه فى الآية ، وهذا الحكم يسمى : (مفهوم الموافقة) لانه يفهم من المعنى والمغزى دون اللفظ والعبارة ، ولا انه موافق لحكم المنطوق به (المذكور صراحة في النص) .

#### **مفهوم المخالفة :**

و يقابل مفهوم الموافقة ما يسمى مفهوم المخالفة ، وهو عبارة عن كون حكم المسكون عنه مخالف لحكم المنطوق به .

ويتصور مفهوم المخالفة دائمًا في كل كلام يشتمل على قيد يعتبر في الحكم ، ونقط به وجود الحكم بحيث اذا تحقق القيد يطبق حكم المنطوق ، واذا تخلف يطبق حكم مخالف لحكم المنطوق . اما شرط او صفة او غاية او عدد او غير ذلك من كل ما يعتبره الشارع قيداً معتبراً في الحكم ، ومن اهم صور مفهوم المخالفة ما يلى :

أ- مفهوم الشرط : وهو دلالة النص المفيد لحكم معلق على شرط على ثبوت نقىض هذا الحكم للمسكون عنه عند تخلف الشرط . والمقصود بالشرط ما

يشمل الشرط اللغوى<sup>(١)</sup> والشرعى<sup>(٢)</sup> . ومن امثلة مفهوم مخالفة الشرط اللغوى قوله تعالى : (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ) النساء / ١٢ فممنطق هذه الاية هو ان الزوج يستحق نصف تركة زوجته المتوفاة اذا لم يكن لها ولد ، ولا يستحق ذلك اذا تخلف هذا الشرط ، فالحكمان (يستحق - ولا يستحق) مختلفان فالاول منطق والثانى مفهوم مخالفة .

ومن امثلة الشرط الشرعى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) المائدة / ٦ فممنطق هذه الاية هو صحة الصلاة اذا توفر شرطها وهو الوضوء ، ومفهومها المخالف بطلان الصلاة اذا تخلف هذا الشرط .

ب- مفهوم الصفة : وهو دلالة النص الموصوف بوصف يعتبر فى الحكم على تخلف هذا الحكم اذا لم يتتوفر الوصف المذكور فى قول الرسول ﷺ : (فى الغنم السائحة زكاة ) وصف الغنم بالسائحة وهى التى ترعى فى الكلا المباح ولا تعلق يدل بالمفهوم المخالف على ان الزكاة عن المأولة غير واجبة .<sup>(٣)</sup>

ج- مفهوم الغاية : وهو ربط الحكم بحدود مدلول عليها بكلمة (حتى) او (الى) فالحكم بعد هذا الحدث يختلف عن الحكم فيما قبله ، كما فى قول الرسول ﷺ : (رفع القلم عن الصبى حتى يحتمل و عن النائم حتى يستيقظ و عن الجنون حتى يعقل او يفيق)<sup>(٤)</sup> اي رفعت المسئولية الجنائية من الصبى قبل ان يحتمل و بعد الاحتلام لا ترفع عنه هذه المسئولية ، وقل مثل ذلك بالنسبة للنائم و الجنون . فهذا الحديث يدل بمنطقه على عدم مسألة الشخص جنائيا عند عدم توفر الادراك الكامل ، ويدل بمفهومه المخالف على ثبوت هذه المسألة بعد التمييز

(١) الشرط اللغوى عبارة عن جملة شرطية مصدرة باحدى ادوات الشرط ، كما هو المعروف فى علم النحو .

(٢) والمقصود من الشرط الشرعى هو ما اعتبر الشارع وجوده موقعا عليه لصحة تصرفات الانسان .

(٣) هذا الحديث ورد في كتاب أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - الى عماله على الصدقه من رواة انس وقد اخرجه البخارى ، وأحمد و النسائي و ابو داود و الدارقطنى ، الشافعى والبيهقى ، الحكم ، عن على - رضي الله عنه - ليس في البقر العوامل صدقة .

(٤) سبل السلام / ٣ / ٤٣٩ .

والادراك الكامل بعد زوال العذر .

هـ- مفهوم العدد : وهو الحكم المنوط بعدد معين ، فإذا توفر العدد يكون الحكم مجزيا ، وبخلاف ذلك لا يكون الحكم كافيا لسقوط التكليف كما في قوله تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ) (المائدة / ٨٩) فممنطق هذه الآية هو أن أطعام عشرة مساكين يعد كفارة مسقطة للتوكيل ، ومفهومها المخالف أن أطعام تسعة مساكين غير مجزية ولا مسقطة للتوكيل .  
٤) دلالة الاقتضاء : وهي اقتضاء الكلام لاضافة عبارة اليه حتى يدل على المعنى المقصود منه . ومن امثلة ذلك :

أ- قوله تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم ) (النساء / ٢٢) ، يقتضي تقديره عبارة أخرى فيه لأن (الحرمة) حكم ، والحكم لا يتعلّق بذات الإنسان ، وإنما يتعلّق بأفعاله ، وهذا المقدار هو التمتع أو نحوه كالزواج فيكون تفسير الآية : (حرم عليكم التمتع بامهاتكم او التزوج بهن) . فاقتضاء هذه الآية الكريمة لهذا التقدير يسمى : (دلالة الاقتضاء) .

ب- قول الرسول ﷺ : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) <sup>(١)</sup> . يفهم من ظاهره أن اصل الخطأ أو النسيان أو الاكراه هو المرفوع عن أمته .

ولكن ذلك غير مراد من هذا الحديث الشريف ، ولهذا فإن دلالته على المعنى المقصود تتطلب تقدير عبارة أخرى فيه ، وهي المؤاخذة (المسؤولية الجنائية) فيكون تقدير الكلام : رفع عن أمتي المؤاخذة والمساءلة الجنائية عن التصرفات غير المشروعة الصادرة عن طريق الخطأ والجهل والإكراه ، وذلك لعدم توفر القصد الجنائي لدى المخطئ والناسي والمكره ، وكل تصرف إذا تختلف فيه ركن

(١) وفي رواية : (رفع الله عن هذه الأمة ثلاثة الخطأ والنسيان والامر يكرهون عليه) . وفي رواية أخرى : (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) ورواه ابن جان (١٤٩٨) ورواه الحام / ٢ ١٩٦ بلفظ : (يجاوز عن أمتي ...) وقال صحيح على شرط الشيفيين .

القصد الجنائي لا يسأل فاعلة مسؤولية جنائية و بالتالي لا يعاقب ، ولكن يسأل مسؤولية مدنية فيحكم عليه بالتعويض عن الضرر الذي نشأ عن تصرفه بغض النظر عن كونه خطئاً أم لا ، وكونه مدركاً أم غير مدرك ، لأن الإسلام يبني التعويض على أساس الضرر فقط ولا يشترط توفر عنصر الخطأ خلافاً لما عليه القانون الوضعي من اشتراك ذلك .

### ٣) واضح الدلالة و صراحته

ينقسم الألفاظ باعتبار وضوح دلالتها على المعنى إلى أربعة أقسام : الظاهر ، النص ، والمفسر ، والمحكم<sup>(١)</sup> وهذه الأقسام متفاوتة فيما بينها من حيث درجة الوضوح حسب الترتيب الآتي :

**١) الظاهر :** وهو اللفظ الذي يدل بصيغته على المعنى المتبادر منه دلالة واضحة ولكن هذا المعنى غير مقصود من سوق الكلام اصالة وكان الحكم المدلول عليه قابلاً للنسخ في عهد الرسالة ، ومحتملاً للتأنيل والتخصيص في كل عهد . ومن أمثلة الظاهر :

أ- قوله تعالى : (وَأَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا ) ظاهر في حل البيع و حرمة الربا لأن ذلك هو المعنى المتبادر من غير حاجة إلى قرينة ، إلا أن المعنى المقصود من هذه الآية هو نفي المماطلة بين البيع و الربا ، لأنها نزلت رداً على من قالوا إنما البيع مثل الربا .

ب- قوله تعالى : (فَإِنْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) ظاهر في حال زواج ما طاب من النساء عند عدم وجود مانع شرعي دائمي أو وقتى ، في حين أن المقصود الأصلي من نزول هذه الآية بيان حكم تعدد الزوجات من الجواز عند توفر العدل وعدم الجواز في حالة الخوف من الظلم في المعاملة مع الزوجات .

**حكم الظاهرو :** يجب العمل بالمعنى المتبادر وإن لم يكن مقصوداً اصالة من الكلام ، ما لم يثبت نسخه في زمن الرسالة ، ولم يقم دليل على صرف اللفظ

(١) للتفصيل راجع شرح التوضيح على التنبيح لصدر الشريعة مع التلويع للفتزاراني ٤٠٩ / ١ وما بعدها .

عن هذا المعنى الظاهر .

٢) **النص** : وهو اللفظ الذي يدل بصيغته على معناه الذي قصد اصالة من سوق الكلام مع قبول النسخ في عهد الرسالة و احتمال التأويل مطلقا . وبذلك يكون النص اكثرا وضوحا من الظاهر لانه لا يقبل التخصيص من جهة ويدل على معنى مقصود من الكلام اصالة من جهة اخرى .

ويترتب على ذلك ان الفرق بين النص و الظاهر اعتباري :<sup>(١)</sup> فالآياتان المذكورتان تعتبران من الظاهر بالنسبة الى معنى غير المقصود منها اصالة ، ومن النص بالنسبة الى المعنى المقصود من سياقها اصالة .

٣) **المفسر** : وهو اللفظ الذي يدل بصيغة على معناه الظاهر المتبادر منه منه و المقصود اصالة من سياق الكلام مع احتمال قبوله للنسخ في عهد الرسالة . وهو اقوى وضوحا من القسمين السابقين لانه لا يتحمل التخصيص و التأويل . ومن امثلة ذلك قوله تعالى : (و قاتلوا المشركين كافة) التوبة ٣٧ فان لفظ (المشركين) عام لكونه جمعا مذكرا سالما محل بـ (الـ) الاستغراف وجاء بعده لفظ (كافـة) ليفسر هذا العموم و يؤكد عدم احتماله للتخصيص او التأويل .

**حكم المفسر** : هو وجوب العمل بمدلوله بصورة قطعية ما لم يثبت دليل على نسخه قبل انقطاع الوحي .

#### ٤) **المحكم** :

وهو اللفظ الذي يدل بصيغته على معناه الظاهر الواضح المقصود اصالة من سياق الكلام مع عدم قبوله للنسخ و التخصيص و التأويل ، ومن امثلة ذلك قول الرسول ﷺ : (الجهاد ماض الى يوم القيمة) فهو يدل دلالة قطعية على استمرارية وجوب الجهاد الى يوم القيمة كلما دعت الحاجة اليه ، لأن الانسان مهما تطور لا يتخلص من شرور الاعتداء و التجاوز على مصلحة من المصالح

(١) اي يجوز ان تكون اية واحدة - مثلا - ظاهرا باعتبار و نصا باعتبار اخر كما في قوله تعالى : (و احل الله البيع و حرم الربا) فإنه باعتبار دلالته على حل البيع و حرم الربا ظاهر لأن هذا المعنى ليس المقصود الاصلى من سياقه . و باعتبار دلالته على نفي المائة بين البيع و الربا نص لأن المقصود الاصلى منه هو الرد على من ادعى مائة البيع و الربا .

الضرورية المعتبرة في الإسلام كالدين والحياة والمال والعرض والعقل .  
حكم المحكم : وهو وجوب العمل بالحكم المدلول عليه لانه لم يقبل النسخ  
في عهد الرسالة ولا يقبل التأويل والتخصيص مطلقا .

#### أهمية مراتب الوضوح :

تظهر أهمية التعاون بين الأقسام الأربع المذكورة في وضوح دلالتها عند قيام التعارض بينها ، لانه في التعارض يقدم الأوضح على الواضح ، فيقدم المحكم على البقية عند التعارض لأنها أكثر وضوحا منها ، ولنفس السبب يقدم المفسر على النص و النص على الظاهر .

### (٣) غير واضح الدلالة و مراتبه

ينقسم غير واضح الدلالة (خفتها) إلى أربعة أقسام : (الخفى . والمشكل ، والمجمل ، والمتشابه<sup>(٢)</sup>) وهي متفاوتة أيضا في درجة الخفاء ، لذا نستعرضها فيما يلى حسب ترتيبهم في الخفاء بادئين بالقل خفاء مراعين التدرج التصاعدي في الخفاء ، كما راعينا ذلك التدرج في الوضوح بالنسبة للفرع السابق .

١) **الخفى** : وهو لفظ ظاهر في دلالته على معناه الموضوع له و لكنه خفى بالنسبة لبعض من صفاته ومن أمثلة ذلك لفظ (السارق) أو (السارقة) في قوله تعالى : (و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما) المائدة/٢٨ موضوع شرعا لأخذ مال مملوك للغير خفية من حرز مثله بقصد جنائي ، فهو بالنسبة لكل من تتوفر فيه هذه العناصر المعدة لقيام جريمة السرقة واضح يدل بصورة قطعية على كونه مشمولا بالحكم الوارد في هذه الآية .

غير أن هناك بعض من السرقة ينفرد باسم خاص كالطارار (النشال) و النباش .

فالطارار هو السارق الذي يشق الجيوب و يسلب ما فيها فهو مأخوذ من الطر وهو القطع .

(١) الترجيح على التنبئ مع التلويح المرجع السابق ٤١٢ / ١ وما بعدها .

والنباش هو السارق الذى ينبعش القبور و يسرق ما فيها من الاكفان و الاسنان المعدنية الثمينة و الاعضاء المصنوعة من المعادن الذهبية او الفضية او غيرها و الاشياء الاخرى التى تدفن مع الميت فى القبور تبعا للعادات والاعتزاز بالميت .

و بسبب انفراد كل من هذين النوعين من السرقة باسم خاص اصبح قوله تعالى المذكور غامضا بالنسبة لشموله لهما ، و نتيجة لذلك حصل لدى فقهاء المسلمين ما يلى :

- أ- بعد التأمل والاجتهاد استقر رأى الجميع على ان الطرار سارق مع الزيادة ، وهى المهارة والخطورة التى يدل عليها عمله ، لانه سارق الاعين المتيقظة تكون مشمولا بحكم الآية المذكورة بالطريقة الاولى .
- ب- اما بالنسبة للنباش فقد قال الجمهور بأنه سارق و مشمول بالحكم المقرر لكل سارق .

لكن قال ابو حنيفة ومن حذا حذوه ان جريمة النباش هي تعزيرية لتخلف بعض عناصر جريمة السرقة الحدية<sup>(١)</sup> ، لأن المال المسروق لا مالك له ، وان القبر ليس بحراز ورد هذا الاستدلال من قبل الجمهور بان مالك المال هو الميت او الورثة حكما ، بان القبر حرز لان حرز كل شيء يكون في ضوء طبيعته .

و رأى الجمهور هو الجدير بالأخذ لتتوفر جميع عناصر الجريمة الحدية ولمنع كل من تسول له نفسه ان يتوجه هذا الاتجاه اللاأخلاقي .

حكم الخفي : يجب على المجتهد والقاضى والفتوى ان يتأمل و يجتهد و يستعين بطرق و وسائل ازالة الغموض لكشف مراد الشارع ، لانه لا يجوز الامتناع عن العمل بالنص بحجة انه غامض .

**٢) المشكل :** وهو اللفظ الذى خفى المراد منه بسبب فى صيغة ولا يدرك

<sup>(١)</sup> من اركان جريمة السرقة ان يكون هناك مال مسروق من حرز مثله و من شروط المال ان يكون له مالك جاء فى مشكاة الانوار لابن نجيم الحنفى (١١٥/١) : (وفي النباش لتفصان فيها (اي في السرقة ) باعتبار اختلال الحرز فلم يثبت الحد فى حقه ) انظر ايضا شرح التوضيح على التعنیق مصدر الشرعة ٤ / ١٢ .

هذا المراد الا بواسطة قرينة خارجة عن الكلام المشتمل على هذا الخفاء .  
ومن امثلته المشترك سواء كان لفظيا ام معنويا ، وقد سبق ان ذكرنا ان  
لفظ ( القاتل ) مشترك معنوي ، وقد ادى ذلك الى نشوء الخفاء والاشكال فى  
قول الرسول ﷺ : ( لا يرث القاتل ) ، وترتبط على ذلك اختلاف الفقهاء فى  
تحديد النوع المانع من الميراث .

وكذلك بينما ان لفظ ( قروء ) مشترك لفظي بين الحيض والطهر و تسبب  
ذلك فى حدوث الغموض والاشكال فى قوله تعالى : ( و المطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء ) وبالتالي أدى ذلك الى اختلاف الفقهاء فى هذه الآية و  
تحديد المراد من القرء .

**حكم المشكل :** وهو وجوب البحث والاجتهاد والرجوع الى الطرق التي  
يمكن بها ازالة الغموض ، ثم العمل بالحكم فى ضوء ما يصل اليه الاجتهاد و  
الايضاح للمعنى المراد .

(٣) **المجمل :** عرف الاصوليون المجمل بأنه عبارة عن اللفظ الذى خفى  
المراد منه لنفس اللفظ ولا يعرف هذا المراد الا ببيان من اجمله الى من صاحب  
الكلام و مثلوا لذلك بالالفاظ المشتركة بين المعانى الشرعية ، وقالوا انها بعد  
نقلها الى المعانى الجديدة من قبل الشارع حصل فيها الاجمال من ناحيتين :  
الاولى : التردد بين المعنى اللغوى الاصلى و المعنى الشرعى العارض ،  
هل يقصد باللفظ معناه اللغوى او الشرعى .

والثانية : تحديد المعنى المنقول اليه الشرعى .

وقالوا ان الاجمال من الحالة الاولى يعالج بقاعدة : ( اذا دار اللفظ بين  
المعنى الشرعى والمعنى اللغوى يعمل على معناه الشرعى مالم تقم قرينة على  
خلاف ذلك ) .

اما بالنسبة للنهاية الثانية فقد تولى الرسول الكريم ﷺ بيان المراد بالمعنى  
الجديد الشرعى و فسر جميع النصوص المجملة باقواله و افعاله كما قال في بيان

الصلاه : ( ضلوا كما رأيتمني أصلى ) <sup>(١)</sup> ، وفي بيان الحج أذى مناسكه ثم قال : ( خذوا عنى مناسككم ) . <sup>(٢)</sup>

و بذلك قضاوا بانه لم يبق مجمل بعد وفاة الرسول ﷺ .

حكم المجمل : التوقف في تعين المعنى المراد حتى يأتي البيان من الشارع هذا ما قاله الأصوليون .

٣) **المتشابه** : <sup>(٣)</sup> وهو الخفي الذي لا يفهم المراد منه لا بنفسه ولا بقرينة خارجية ، من امثلة ذلك الحروف المتقطعة التي في اوائل بعض السور مثل : ( ق ، ص ، حم ، الم ) وغيرها .

حكم المتشابه : اختلف العلماء في هذا الحكم :

آ- قال السلف منهم بالتوقف فيه لعدم بيان الشارع له وعدم امكان الوقوف على هذا المعنى من قبل الانسان نفسه .

ب- وذهب الخلف الى التأويل للمتشابه الذي يرد في النصوص القرآنية و **السنة النبوية** .

والواقع الذي يجب ان يؤخذ به هو انه لا داعي للاجتهاد والتأويل في المتشابهات ما دامت غير مشتملة على الاحكام التكليفية الاعتقادية منها و الفرعية .

\* \* \*

رواية البخاري عن مالك بن الحويرث قال : اتيانا النبي ﷺ ونحن شيبة متقاربون فاقمنا عنده ليلة الى اخره . البخاري رقم ٦٣١ و ٦٠٠٨ و ٧٢٤٦ ) والمأمور في مسنده ( ٥ / ٥٣ ) . ورواه مسلم ( ٦٧٤ ) .  
٢- رواه النسائي ( ٥ / ٢٧٠ ) وابو يعلى ( ١١٢ / ٢ ) بلفظ ( خذو مناسككم ... ) ورواه مسلم ( ١٢٩٧ ) بلفظ : ( **لتأخذوا مناسككم ...** ) .  
٣) فتح القفار المراجع السابق ١١٦/١ وما بعدها .

### **أسئلة الفصل الثالث**

- س ١ : عرف الدلالة لغة و اصطلاحا و تكلم عن الدلالة اللفظية .
- س ٢ : ما هو المشترك ؟ وما انواعه ؟ وما دلالته ؟
- س ٣ : عرف كلام من :
- عبارة النص .
  - دلالة المخالفة .
  - اشارة النص .
- س ٤ : ما هو مفهوم المخالفة ؟ وما هي صوره ؟
- س ٥ : تنقسم الالفاظ باعتبار وضوح دلالتها على المعنى الى ...  
عدد ذلك وتكلم عن الظاهر .

\*\*\*

\*\*\*

\*\*\*

## الفصل الرابع

### مقاصد الشريعة

الشائع السماوية وفي مقدمتها الشريعة الاسلامية كلها جاءت لتحقيق مصالح الاسرة البشرية ، لأن الله غنى عن عمل العاملين فجميع ما كلف به الانسان من الله تعالى قصد به تحقيق مصالحه و تأمين سعادته في الدنيا والآخرة ، فكل مأمور به حسن وكل منهى عنه قبيح يجلب منفعة عامة او خاصة او كليهما . يدفع الامتناع عنه مضره عامة او خاصة او كليهما .

فمقاصد الشريعة الاسلامية هي مصالح الانسان ، فمن جانبها الاجابي جلب المنفعة وفي جانبها السلبي دفع المضرة . ولمعرفة مقاصد الشريعة اهمية كبيرة في الحياة العملية الاستنباطية والقضائية و التنفيذية من اوجه متعددة اهمها ما يلى :

أ- معرفة المقاصد من اهم ما يستعان به على فهم النصوص الشرعية حين تطبيقها .

ب- قد تستسقى من المقاصد احكام بعض القضايا عند غياب النص .

ج- قد يستعان بالمقاصد على ازالة غموض النصوص عند وجوده .

د- قد يرجع بواسطة المقاصد دليل على دليل آخر عند قيام التعارض بينهما .

والمقاصد (المصالح) تنقسم من حيث الاعتبار و عدمه الى ثلاثة انواع :  
**النوع الاول :** المصالح المعتبرة ، وهي المصالح التي نص الشارع على اعتبارها كمصلحة حفظ الدين و الحياة و العرض و المال و العقل و لا خلاف بين الفقهاء في بناء الاحكام عليها .

**النوع الثاني :** المصالح الملغية (غير المعتبرة) وهي التي نص الشارع على عدم اعتبارها و الغائها ، ولا يجوز بناء الاحكام عليها باتفاق الفقهاء ، كمصلحة المزابي في اخذ الفوائد الربوية على ديونه ، ومصلحة المحتكر في كسب

الارباح الفاحشة على حساب المستهلكين ، ومصلحة الانشى فى مساواتها بالذكر  
فى الميراث ...

النوع الثالث : المصالح المطلقة (المرسلة) وهى المصالح التى لم يرد نص  
ظاهر من الشارع على اعتبارها او على الغانها ، كمصلحة منع التهريب من والى  
العراق مثلا حيث ان التهريب يضر بالمصالح الاقتصادية والوطنية ، فالمصلحة  
العامة تتطلب من السلطة الزمنية تحريمها واستحداث عقوبة رادعة و زاجرة  
للمهرب . وجمهور فقهاء المسلمين يعتبرون هذا النوع الثالث من مصادر الاحكام  
الشرعية الفقهية عند عدم وجود النص ، وقد قسم العلماء من الاصوليين  
والفقهاء النوع الاول والثالث من المصالح من حيث اهميتها فى حياة الانسان  
العملية الى ثلاثة اقسام : المقاصد الضرورية ، المقاصد الحاجية ، والمقاصد  
الكمالية <sup>(١)</sup> ولزيادة الايضاح نوزع دراستها على ثلاثة مباحث .

### **المبحث الأول** **المقاصد الضرورية**

المقاصد الضرورية هي المصالح التي لا يمكن ان يستغنى عنها مجتمع يروم  
الامن والاستقرار والطمأنينة والسعادة من العيش ، لأن تخلف كلها او بعضها  
في اي مجتمع سيؤدي حتما الى الاختلال في توازن حياتهم و الى انتشار الفساد  
و تفشي الفوضى و التعدى على ضروريات الحياة ... ولكل ذلك سماها العلماء  
بالمقاصد (المصالح) الضرورية وهي خمسة : الدين ، النفس ، النسل ، المال ،  
العقل . وقد عنى الاسلام بالمحافظة على هذه الضروريات الخمس ، وشرع لكل  
واحدة منها احكاما تتکفل بوجودها والمحافظة عليها كما يلى :

**أولاً : مصلحة الدين و الحفاظ عليه :** <sup>(٢)</sup> ولقيام الدين فرض الله  
على الانسان اليمان من الاحكام التكليفية الاعتقادية و الشرعية كالإيمان

(١) لزید من التفصیل في مقاصد الشريعة راجع المواقفات السابق ، قواعد الاحکام في مصالح الامام لأبي محمد

عز الدين بن عبدالعزيز عبدالسلام السلمي ٢ / ٩ وما بعدها .

(٢) المواقفات ٢ / ٩ / ١٠ .

بكتبه و رسالته و ملائكته و بالبيوم الاخر و اقامه الصلاة و اداء الزكاة و غيرها من التكاليف الاخرى . و للمحافظة على الدين اوجب الجهاد للدفاع عنه كلما تعرض للخطر ، كما فرض عقوبات شديدة على المرتدین والمبتدعین في الدين و المحرفين لاحکامه ...

**ثانياً : مصلحة النفس (الحياة) والحفاظ عليها :** و استمرار بقاء النوع البشري بما يتفق و كرامته شرع الزواج للنسل الشرعي و استمرار نوع بني الانسان ، وللحافظة على نفس الانسان وحياته اوجب عليه تناول ما هو ضروري لبقاء هذه الحياة من الطعام و الشراب و الشياب و المكان و متطلبات صحة الابدان ، وفرض القصاص عقابا يطبق و ينفذ ضد كل من تسول له نفسه بالاعتداء على النفس او ما دون النفس ، ويعرض الحياة وسلامة الجسم للخطر ...

**ثالثاً : مصلحة النسل و العرض :** لبقاء سلالة الانسان و لاشياع رغباته الجنسية بطريقه مشروعة شرع الله الزواج بين الجنسين ليكونا شريكين في شركة رأسمالها المودة و المحبة و السكينة لأنشاء و تربية جيل جديد صالح . وللحافظة على النسل و العرض حرم كل اعتداء فعلى او قولى على الاعراض وحد لهذا الاعتداء عقوبات رادعة و زاجرة ، فشرع لجريمة الاعتداء بالفعل عقوبة الزنا ، كما شرع للاعتداء بالقول عقوبة القذف .

**رابعاً : مصلحة الاموال :** شرع الله سبحانه و تعالى اسبابا مباحة لكسب المال منها اختيارية كالبيع و الشراء واحياء الموات واستعمال واستغلال و استثمار رأس المال و الارض و منها غير اختيارية كالميراث و للحافظة على المال حرم .

الاعتداء على مال و حق الغير دون مبرر فحال سبحانه و تعالى : (لا تأكلوا اموالكم بغيركم بالباطل) ، و شرع عقوبات شديدة ضد كل اعتداء على حق الغير اي كانت طبيعة هذا الاعتداء .

**خامساً : مصلحة العقول :** يعتبر العقل من اعظم نعم الله على عبده

اذ به يتميز من الحيوانات وبفضله وصل الانسان الى ما وصل اليه من  
الحضارات القديمة والحديثة المتطورة .

ومن وسائل الحفاظ على العقل ما يكلف سلامته ويزيد نشاطه من  
متطلبات صحة الانسان ، لان العقل السليم في الجسم السليم ، و إضافة الى  
ذلك حرم الله تعالى على الانسان تعاطى كل ما يؤدى الى احداث خلل في هذا  
العقل ، تعطيله من التفكير و التصميم لاداء رسالة الانسان .

\*\*\*                    \*\*\*

## المبحث الثاني المقاصد الحاجية<sup>(١)</sup>

من مقاصد الشريعة الاسلامية تنظيم الامور التي يحتاج اليها الانسان  
لرفع و دفع مضرء المشقة ، ولكن لا يغتلي باختلال هذه الفتنة من المقاصد نظام  
الحياة كما كان يغتلي بخلاف مقصود من المقاصد الضرورية .  
و أراد الشارع المقاصد الحاجية للانسان في احكام العبادات و العادات و  
المعاملات والعقوبات والاحوال الشخصية :

أ- في العبادات : أباح - مثلا- التيمم رخصة لمن لا يجد الماء او كان  
يضره استعماله ، او يحتاج اليه للشرب ، او يشتريه باكثر من ثمن المثل .  
ورخص للمسافر والمريض و المرضعة الافطار خلال فترة العذر ثم قضاء  
الصوم بعد زوال العذر كما و اباح لمن تلحقه المشقة التي تتجاوز عن حدود  
طاقته ان يدفع الفدية بدلا من الصيام ، و اباح الجمع و القصر في الصلاة عند  
وجود العذر .

ب- في العادات : أباح صيد البر و البحر و التمتع بالطيبات من الطعام و

---

(١) الماقنات ٢ / ١٠ وما بعدها .

الشراب والملابس والمسكن وغير ذلك مما سخره الله لصلاحة الانسان في هذا العالم .

ج- في المعاملات : أباح كثيرا من العقود الاستثنائية التي يحتاج إليها الانسان كعقد السلم و عقد الاستصناع ، والزراعة والمضاربة ... مع ان القاعدة العامة تقضي بعدم جواز العقد اذا كان محله معدوما حين انشائه .

د- في العقوبات : جعل الديمة (التعويض المالي) في القتل خطأ على العاقلة (العشيرة ، او الثقاقة ، او اية مؤسسة اخرى ينتمي إليها القاتل ) ، وذلك لمواصلة القاتل ، ومناصرته واعانته ، وتخفييف الم النفس عنه ، وحقن الدماء ، ودعم اواصر المحبة والالفة والاصلاح بين اسرتي الجاني والمجني عليه ، والحفاظ على حق المجني عليه في حالة فقر الجاني .<sup>(١)</sup>

هـ- في الاحوال الشخصية : أباح الطلاق مع انه ابغض الحال عند الله واجاز للزوج طلاق زوجته اذا كان في بقاء الحياة الزوجية ضرر لا يستطيع ، وكذلك أباح للزوجة طلب التفريق اذا كانت متضررة بضرر لا يستطيع معه استمرار الحياة الزوجية وكان زوجها يمتنع عن طلاقها .

\*\*\*

\*\*\*

(١) لمزيد من التفصيل انظر المسئولية الجنائية في الشريعة الإسلامية للدكتور مصطفى الزلي ١٢١ وما بعدها .

### **المبحث الثالث**

#### **المقاصد التحسينية (الكمالية )**

المقاصد التحسينية ترجع الى العمل بكارم الاخلاق و بمكملات المقاصد الضرورية ، وقد روعيت هذه المقاصد في العبادات و العادات و المعاملات و العقوبات :

أ- في العبادات : جعل انتشار نظافة البدن والملابس و المكان من شروط صحة الصلاة وامر بستر العورة واخذ الزينة عند كل صلاة كما طلب على وجه الافضلية القيام بالنوافل من صلاة و صيام و صدقة ...  
و جعل اقامة الصلاة في جماعة من مكملاتها حتى تكون اقامة الدين و حفظه اتم و اكمل ...

ب- من العادات : امر الاسلام بالسلام و تبادل التحيات صباح و مساء ، وارشد الانسان الى ادب الاكل و الشرب ، ونهاء عن الاسراف و التقتير و حرم عليه تعاطى كل ما يضر بصحته و ماله و خلقه فمنعه من اكل الميته و الدم و لحم الخنزير و لعب القمار و تعاطى المسكرات ...

ج- في الاحوال الشخصية : نهى الشارع عن خطبة الانسان على خطبة أخيه و اباح نظر كل الخطيبين الى الآخر قبل الزواج بقدر الحاجة ، كما اجاز للمشتشار أن يقول الحقيقة و ان كانت غيبة حين يستشيره احد الخطيبين في التعرف على الآخر ، و امر الشارع بالرفق و الرحمة في المعاشرة الزوجية و الامساك بالمعروف او التسريح بالاحسان .

د- في العقوبات : نهى عن التمثيل و العذر و حرم قتل الاطفال و الرهبان و النساء و قتل الحيوانات و حرق المزروعات في الحرب مع الاعداء .

و جعل من مكملات القصاص الماثلة في أخذ القصاص ، من الجانبي و تنفيذه بالطريقة التي تمت بها الجريمة الموجبة للقصاص ، وامر بعدم الاسراف في القتل حتى لا يؤدى ذلك الى المضاعفات و العداوات و البغضاء بين اسرتى

\*\*\*

الجانى و المجنى عليه .

#### اسئلة الفصل الرابع

- س ١ : ما هي المقاصد الضرورية ، ولماذا اسمها العلماء بالضرورية ؟
- س ٢ : من مقاصد الشريعة الاسلامية تنظيم الامور التي يحتاج اليها الانسان لرفع الحرج و دفع مضره المشقة ، ما هذه المقاصد ؟ اذكرها .
- س ٣ : ما هي المقاصد التحسينية (الكمالية) اذكرها وتكلم عن العادات .

\*\*\*

\*\*\*

\*\*\*

## الفصل الخامس الاجتهد

ما يجوز فيه الاجتهد و ما لا يجوز .

القرآن الكريم دستور ومنهج وتنظيم عام لتنظيم حياة الاسرة في الدارين ( الدنيا والآخرة ) ، ومهمة الدستور طرح القواعد الكلية وضع الاسس العامة للمنهج الذي يجب ان يسير عليه الانسان ثم تحويل العقل السليم الكامل بان يتحرك في ضوء تلك القواعد والاسس العامة لتنظيم الحياة في التفصيات والجزئيات حسب المطلبات والمستلزمات البشرية شريطة ان لا يخرج في هذا التنظيم عن الاطار المحدد له بمقتضى دستور السماء فللعقل السليم تفسير النصوص وكشف مقاصدها والحقائق مالم يذكر بما ذكر بالقرآن الكريم أتى بثلاثة اقسام من الاحكام :

أ- الاحكام الاصولية (الاعتقادية) : وهي تستهدف تثبيت عقيدة الانسان وتأهيله للتکلیف بالاحکام العملية لأن من لا اعتقاد له لا التزام له ، ومن لا التزام له لا يكون اهلاً لتحمل المسؤولية .

ب- الاحکام الخلقية : و تعد العمود الفقري للهيكل النظمي في الحياة ، فالمجتمع الذي يفقد توازن أخلاقه محكوم عليه بانهيار كيانه ان عاجلاً او اجلاً .

ج- الاحکام العملية لتنظيم العلاقات في شتى المجالات و يتتنوع هذا القسم الى الانواع الثمانية الآتية :

١) احكام العبادات ، وهي تنظم علاقة الانسان بربه ليصبح عضواً صالحاً في المجتمع .

٢) احكام الاسرة : وهي تنظم الحقوق والواجبات الشخصية للانسان منذ ولادته الى وفاته .

٣) احكام المعاملات المالية : وهي تنظم المعاملات و العلاقات المالية كالبيع و الاجارة و الرهن و الوفاء بالعقود و اداء الامانات الى اهلها .

٤) احكام مالية الدولة وهي تنظم موارد الدولة و مصارفها كما تنظم مسؤولية الاغنياء عن تحمل قسط من النفقات العامة من طريق الزكاة و الانفاق في سبيل الله ، واهم موارد الدولة في الاسلام هي المعادن بانواعها كافة ، ثم المحصولات الزراعية .

٥) الاحكام الدستورية : وهي تنظم العلاقات بين الفرد و السلطة و تحدد حقوق وواجبات كل تجاه الآخر .

٦) الاحكام الدولية : وهي تنظم علاقة الدولة الاسلامية مع الدول الأخرى في حالتي الحرب و السلم و معاملة الاسرى و عقد المعاهدات .

٧) احكام المرافعات : وهي تنظم الاجراءات القضائية من رفع الدعوى الى صدور الحكم بحيث يأخذ كل ذى حق حقه .

٨) احكام الجنائيات والعقوبات : وهي التي تحدد امهات الجرائم و عقوباتها كجرائم السرقة و الزنا و قطع الطريق ، و جرائم القصاص و الديمة .<sup>(١)</sup>

الاحكام الشرعية ليست كلها قابلة للاجتهاد فيها ، بل منها مala سلطان عقل الانسان عليها ، ومنها ما يجوز من هو اهل للاجتهاد ان يجتهد فيها في حدود القواعد الشرعية العامة التي تسمح بذلك كما في الايصال الآتي :

**اولاً : الاحكام التي لا يجوز فيها الاجتهاد ،**

ـ أـ الاحكام التي اصبحت معلومة من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصيام و الزكاة والحج ، وحريم الزنا و السرقة والقتل و شرب الخمر وغير ذلك من الواجبات والمحرمات التي تعتبر من بدبيهيات الدين .

ـ بـ الاحكام التي ثبتت بنصوص قطعية في ثبوتها و دلالتها كعقوبة الجلد الثابتة بقوله تعالى : (الزانية و الرانى فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلد) . فهذه العقوبة محددة تحديدا قطعيا لا يجوز الاجتهاد فيها بتشديد العقوبة لقيام ظرف مشدد او تخفيضها بحجة ظرف مخفف .

(١) لمزيد من التفصيل راجع ( اسباب اختلاف الفقهاء في الاحكام الشرعية للدكتور مصطفى الزلي ، الطبعة الثانية ١٥ / ١ وما بعدها ) .

-جـ- الاحكام التي ثبتت بالاجماع استنادا الى نص من النصوص كالاجماع على تحرير تزويج بنت البنت -وان نزلت- و بنت الابن - و ان نزلت- و الجدة و ان علت .

٤- د- الاحكام العقائدية التي تتعلق بعقيدة الانسان في الایمان بالله و فيما يتفرع عن هذا الایمان .

ــهـ- المقدرات من الاحكام كالربع للزوجة عند عدم وجود الفرع الوارث والثمن لها عند وجود الفرع الوارث ، والسدس لكل من الابوين عند وجود الفرع الوارث ، والنصف للبنت اذا كانت واحدة ولم يعصها اخوها ، والثلثان لها اذا كانت اكثـر من واحدة ، ولم يكن هناك عاصـب و كصيام شهرـين متتابعين او اطعام ستين مسـكينا في الكفارـات .

٦- الاحكام الاخلاقية كالصدق والامانة والاخلاص حيث لا يمكن ان يأتى يوم يحق فيه للانسان ان يجتهد و يحكم بحسن الكذب او المخيانة او ما شابه ذلك .

**ثانياً : الأحكام التي يجوز فيها الاجتهاد :**

(١) الاحكام الثابتة بنص كان ظنى الشبوت و ظنى الدلالة كحدث (لا يرث القاتل) فانه حديث الاحاديث ظنى الشبوت لذا لم يعمل به فقهاء الظاهرية<sup>(١)</sup> كما انه ظنى الدلالة على نوع القتل المانع من الميراث ، ولذلك اجتهد فى تفسيره الفقهاء واختلفوا فى تحديد النوع المانع من الميراث :

فقال الشافعية فى رأى<sup>(٢)</sup> والاباضية<sup>(٣)</sup> ان القتل مانع<sup>(٤)</sup> من الميراث

卷之九

٢٤ / ٢) المعدن

٢٦٩ / ٨ ) شرح النيل ( ٣ )

(٤) الشرح الصغير / ٢٧٥ .

٣٩ / ٢ (٥) الخلاف للطوسى .

. ٣٦٧ / ٥) البحار الزخار .

القتل العمد العدوان ، وقال الحنفية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> : المانع هو القتل الموجب للقصاص او الكفاره لكن اشترطت الحنفية ان يكون بال المباشره .

٢) الاحكام التي ورد فيها نص كان ظنياً ثبوتاً وقطعى الدلالة كحديث (اعطوا الجدة السادس) فهذا الحديث من الاحاديث فهو ظنى الثبوت ، ولكنه قطعى الدلالة على تحديد نصب الجدة بالسادس فعلى هذه الحالة يكون الاجتهاد فيه من جهة السنن والبحث عن حال الرواة من العدالة والضبط ، فأخذ به فقهاء اهل السنة لاجماع على الحكم الثابت به ، فقالوا ان للجدة واحدة كانت او اكثر سداً واحداً من الترکة .

ولكن نتيجة لكونه ظنى الثبوت لم يأخذ به فقهاء الحنفية بل قالوا ان الجدة من الام (ام الام) تحل محلها وتأخذ استحقاقها لو كانت على قيد الحياة ، والجدة من جهة الاب (ام الاب) تحل محله و تستحق ما يستحقه الاب لو كان على قيد الحياة ، وبناء على ذلك قالوا : اذا اجتمعت الجدة من الاب مع الجدة من الام لل الاولى ثلاثة والثانية ثلاثة اذا لم تحيجا بوارث اقوى<sup>(٣)</sup> .

٣) الاحكام الشابة بنصوص تكون قطعية في ثبوتها و ظنية في دلالتها كما في قوله تعالى - في بيان احكام نوافض الموضوع - : (او لا مست النساء) النساء ، فان ثبوت هذه الآية قطعى لانها وصلت اليها بالتواتر ، ولكن دلالتها على المعنى المراد ظنية لاحتمال ان يكون المقصود من اللمس هو الجماع كما يقول الحنفية ، او لمن النساء بالاعضاء الحساسة كاليد وغيرها مطلقاً كما ذهب الى ذلك الشافعية ، او اللمس في الاعضاء المذكورة اذا قارنته اللذة او قصد اللذة<sup>(٤)</sup> كما نسب هذا الى المالكية ، فهذه الخلافات كلها اجتهادية في تفسير الآية المذكورة ، وذلك لأن دلالتها على معنى معين من الاحتمالات السابقة ظنية .

(١) الدر المختار مع رد المختار ٦ / ٧٦٧ .

(٢) المعنى لأبن قيادة ٦ / ٢٩٢ .

(٣) انظر ابضاح الفوائد في شرح القواعد للمحلبي ٤ / ٢١٩ .

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتضى لأبن رشد ٢ / ٢٨ .

وقل مثل ذلك بالنسبة لقوله تعالى : ( و لا تنكحوا ما نكح أباوكم )  
السا . ٢٢٠ . فدلالة هذه الآية ظنية ايضا لاحتمال ان يكون المراد بالنكاح عقد الزواج  
والوطء - ولو بطريقة غير مشروعة - كما قال الحنفية ، وبنوا على تفسيرهم  
هذا قولهم بشبوب المعاشرة بالزنا .

٤) الاحكام المستقاة من المصادر التبعية للفقه الاسلامي كالاجماع ،  
والقياس ، المصالح المرسلة ، والعرف وغيرها فان بناء الاحكام الفرعية على هذه  
المصادر محل خلاف الفقهاء ، لأن الاستناد الى اي مصدر منها في استنباط حكم  
شرعى لواقعة معينة عمل اجتهادى لعدم ورود نص قطعى يلزم المجتهد بالأخذ  
بهذا المصدر دون غيره .

\*\*\*

### اسئلة الفصل الخامس

س ١ : عرف ما يأتى :  
الاحكام الاصولية .  
الاحكام الخلقية .  
الاحكام العملية ..

س ٢ : ماهى الاحكام التي لا يجوز فيها الاجتهاد ؟

س ٣ : ما هي الاحكام التي يجوز فيها الاجتهاد ؟

\*\*\*

\*\*\*

## الفصل السادس

### التعارض بين الأدلة الشرعية<sup>(١)</sup>

المقصود من تعارض الأدلة في اصطلاح الأصوليين هو أن يقتضي أحد الدليلين حكماً في قضية يخالف ما يقتضيه الدليل الآخر في تلك القضية بأن يدل أحدهما على أن الحكم هو التحرير، في حين يدل الآخر على أنه هو الاباحة . ومن الجدير بالذكر أن الأدلة الشرعية الثابتة لا يقوم بينها التعارض الحقيقي وإنما هو تعارض ظاهر بالنسبة إلى ما يتصوره المجتهد أو غيره ، لأن التعارض الحقيقي يعني التناقض ، والتناقض بين القضيتين أباً يقوم إذا استلزم صدق أحدهما كذب الآخر ، هذا ما لا يتصور في الأدلة الشرعية .

#### كيفية رفع التعارض<sup>(٢)</sup> :

إذا حصل التعارض بين دليلين فيجب لرفعه اتباع الطرق التالية حسب التسلسل الآتي : محاولة التوفيق بين الدليلين والجمع بينهما ، فإذا لم يمكن الجمع والتوفيق تأتي مرحلة محاولة ترجيح أحد الدليلين على الآخر عن طريق الاستعانة بالأدلة المرجحة لاحدهما على الآخر .

وإذا لم يتيسر التوفيق ولا الترجيح يأتي دور المرحلة الثالثة ، وهي محاولة معرفة التاريخ للتمييز بين ما هو سابق وما هو لاحق ، ثم اعتبار اللاحق في التاريخ وان كان متقدماً في الذكر -ناسخاً للسابق- ، وهذه الطريقة الأخيرة لا يمكن تطبيقها إلا بين النصين كالتعارض بين آياتين أو بين حدثين . وبناء على هذه المقدمة من المفيد توزيع دراسة الطائق الثلاث المذكورة

(١) ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول محمد بن علي بن محمد الشوكاني ص ٢٧٣ التقرير والتجهيز شرح التحرير ٢ / ١٦٦ وما بعدها شرح تنقیح الفصول للقرافی ص ٤١٧ وما بعدها ، كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام على بن محمد البزودي طبعة ١٣٠٧ هـ / ٤ / ١١٩٦ وما بعدها .

(٢) راجع : المسودة في أصول الفقه : تتابع على تصنيفه ثلاثة من آئمۃ آل تیمیة مطبعة المدنی ص ١٤١ وما بعدها و ص ٣٥ وما بعدها . الاحکام فی اصول الاحکام للأمدی ( على بن ابی علی بن محمد ) مطبعة محمد على صبیح و اولاده ٢ / ٢٥٩ وما بعدها .

رفع التعارض على ثلاثة مباحث :

### المبحث الأول

## رفع التعارض بالجمع والتوفيق بين الدليلين المتعارضين

فمن القواعد العامة المعروفة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي (اعمال الدليلين أولى من اعمال احدهما) <sup>(١)</sup> فإذا امكن الجمع بين الدليلين المتعارضين فالعمل بهما معاً اولى من اللجوء إلى طريقة أخرى لرفع التعارض تعطل أو تلغى الآخر <sup>(٢)</sup> وهناك نصوص كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية يبدو في بادئ الأمر أن التعارض قائم بينها ولكن بعد التعمق والاجتهاد يتبيّن أن النصين يلتقيان في نقطة بحيث يمكن العمل بهما في هذا الملتقي .

وعلى سبيل المثال يقول سبحانه و تعالى : (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ إِذَا جَاءَهُمْ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعِشْرَاءً) .

فهذه الآية حددت عدة الوفاة بأربعة أشهر و عشرة أيام وهي عامة في ظاهرها تشمل المتوفى عنها زوجها حاملاً كانت أم حائلاً ، ويقول القرآن الكريم في آية أخرى : (وَأَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضْعُنَ حَمْلَهُنَّ) فهذه الآية أيضاً عامة في ظاهرها تعم المطلقة والمتوفى عنها زوجها وتدل ظاهراً على أن عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً تكون بوضع الحمل لا بالملدة المذكورة في الآية ، وبناءً على ذلك يعد التعارض بين الاثنين قائماً ولرفعه يجب اللجوء، أما إلى الجمع أو إلى الترجيح ، لأن لا يتصور النسخ هنا وقد اختلفت وجهة نظر الفقهاء ولم يتخدوا موقفاً موحداً في رفع هذا التعارض :

أ-أخذ جمهور الفقهاء <sup>(٣)</sup> بعموم آية (وَأَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضْعُنَ

(١) المادة (٦٠) من مجلة الأحكام العدلية .

(٢) التمهيد في تخرج الفروع على الأصول للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالرحيم بن الحسن الاستوسي ( المتوفى ٧٧٢هـ ) تحقيق الدكتور محمد حسن هيثو ص ٥٠٦ وما بعدها .

(٣) في بداية المjtهد ونهاية المقصود لابن رشد (٧٩/٢ - ٨٠) (الحاصل التي يتوفى عنها زوجها قال الجمهور وجميع فقهاء الأمصار) : عدتها أن تضع حملها مصيراً إلى عموم قوله تعالى : (وَأَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضْعُنَ حَمْلَهُنَّ) وأخذنا بحديث أم سلمة ، ومضمون الحديث أن سبعة الإسلامية وضفت حملها بعد وفاة زوجها بنصف شهر قال لها الرسول <sup>ص</sup> قد حللت فانكحي من شئت ) .

حملهن) فقالوا ان عدة الحامل تنتهي بوضع الحمل سواء كانت مطلقة ام كانت المتوفى عنها زوجها ، و ذلك استنادا لى ما روى : (ان سبعة الاسلامية نفس <sup>(١)</sup>  
بعد وفاة زوجها بليال فجاعت الى النبي <sup>صلوات الله عليه</sup> فاستأذنته ان تنكح فاذن لها فنكت <sup>(٢)</sup>).  
ب- واخذ البعض ومنهم على بن ابي طالب و ابن عباس -رضي الله عنهم-  
بطريقة الجمع والتوفيق بين الآيتين <sup>(٣)</sup> ، فقالوا ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بعد الاجلين : ومن وضع الحمل ومن اربعة اشهر عشرة ايام ، وهذا الاتجاه اخذ به المشرع العراقي في المادة (٤٨) الفقرة الثالثة التي تنص على ان (عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر و عشرة ايام للعائلي ، اما الحسامل فتعتمد بابعد الاجلين من وضع الحمل والمدة المذكورة ) .

## المبحث الثاني رفع التعرض بترجيح احد الدليلين على الآخر

من شروط الترجيح التي لا بد من ان لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول ، فان امكن ذلك تعين المصير اليه . ومن شروطه ايضا ان يكون هناك دليل مرجح يصلح لأن يرجع احدى الكفتين على الأخرى من الدليلين المتعارضين وقد بين الاصوليون في ترجيح حديث على اخر من الاحاديث النبوية عند التعارض مراجعات كثيرة ، ذكر منها الشوكاني اثنين و اربعين مرجحا . <sup>(٤)</sup>  
ولكن ليس من الصواب الدخول في التفصيلات في هذه المرحلة الدراسية .  
و كذلك قال الاصوليون : في حالة تعارض المنطوق مع مفهوم المخالفه يقدم الاول على الشانى ، وفي تعارض النص مع الظاهر يقدم النص ، وئى تعارض المفسر والنص يقدم المفسر ، كما في الامثلة الآتية :

(١) نفس : بضم النون وكسر الفاء اي ولدت .

(٢) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني ( احمد بن علي بن حجر ) / ٩ . ٤٧٠ .

(٣) جاء في التفسير القرطبي ( ٣ / ١٧٤ ) : ( عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء وروى عن على بن ابي طالب و ابن عباس ان تمام عدتها آخر الاجلين ، و اختاره سعثون ) .

(٤) انظر ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٦ وما بعدها .

### أ- تعارض المنطوق مع المفهوم :

قال سبحانه و تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر و العبد بالعبد و الانثى بالانثى ) البقرة / ١٨٧ و يؤخذ من هذه الآية عن طريق مفهوم المخالفة انه لا يقتل الرجل بالانثى ، لا الحر بالعبد .

ولكن بعارض هذا منطوق قوله تعالى : ( وكتبنا عليهم ان النفس بالنفس ) المائدة / ٤ ، لأن نص على المساواة في القصاص بين جميع الأفراد دون التمييز بين الذكر والأنثى او بين الحر والعبد ، بدليل التركيز على عبارة ( النفس بالنفس ) دون النظر الى الجنس أو النوع أو الصنف ...

وبناء على ذلك يقدم العمل بالمنطوق على العمل بمفهوم المخالفة ، لأن الاول مأخذ من الفاظ النص و عباراته صراحة ، و لأن العمل بالمنطوق مجمع عليه بخلاف مفهوم المخالفة .

وبالاضافة الى ذلك فان هناك احاديث نبوية تؤكّد المساواة في القصاص .

### ب- تعارض النص مع الظاهر :

قوله تعالى : ( واحل لكم ما وراء ذلكم ) ظاهر في جواز التزوج باكثر من اربع نسوة لأن لفظ (ما) اسم موصول عام يشمل ما يحتمله دون التحديد .

لكن هذا الظاهر معارض بالنص على تحديد الحد الاعلى بالاربع في قوله تعالى : (فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) فيقدم النص لأنه اقوى حيث ان الكلام سبق له اصالة ، بخلاف الظاهر .

### ج- تعارض المفسر مع النص :

اختلف فقهاء المسلمين في ان المستحاشة هل يجوز لها ان تصلي بوضوء واحد اكثرا من صلاة واحدة ام عليها ان تتوضأ لكل صلاة وضوءا مستقلا ؟ وسبب خلافهم هو التعارض الظاهر بين احاديث الرسول بهذا الصدد .

ففي حديث قال لمن سأله عن ذلك : (توضئي لكل صلاة) .

(١) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : ( جات فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي ﷺ فقالت : انا امرأة استhausen فلا اظهر افادع الصلاة ؟ فقال لها : لا ، اجتنبي الصلاة ايام محضك ثم اغتنم وتورضي لكل صلاة ، ثم صل وان قطر الدم على المتصير ) . رواه احمد و ابن ماجه ، نيل الاوطار ١ / ٣٢٣ .

ويروى انه قال في حديث آخر : (تتوضاً لوقت كل صلاة )<sup>(١)</sup>.  
 فهذا الحديثان متعارضان ظاهرا ، لأن الثاني يدل على ان للمستحاضة ان  
 تصلى بوضوء واحد الفريضة الحاضرة وما تشاء من النوافل ، ولها ان تجمع بين  
 الفريضتين عند من يجيز ذلك او لعذر<sup>(٢)</sup>.  
 فرجح ابو حنيفة رحمه الله ومن معه الحديث الثاني على الاول لانه مفسر و  
 الاول نص ، المفسر اقوى من النص .

بينما رجح الجمهور الحديث الاول : (توضئي لكل صلاة) لأن الحديث الثاني  
 ضيعت بالنسبة الى رواية ، ولأن هذه الرواية لم تثبت عند بعض اهل الحديث<sup>(٣)</sup>.

### المبحث الثالث

#### رفع التعارض باثبات ان احد الدليلين المتعارضين ناسخ للآخر :

فإذا لم يمكن رفع التعارض بين الدليلين المتعارضين لا بطريق الجمع  
 بينهما ولا بترجيح أحدهما على الآخر يلجأ إلى التعرف على تاريخ تشريع  
 النصين المتعارضين فإذا تبين المتأخر منهما فيعد ناسخاً للمتقدم .

النسخ : كما عرفه ابن الحاجب : (رفع الحكم الشرعي، بدليل شرعى  
 متأخر)<sup>(٤)</sup> ، وعليه لا يعد نسخاً للمباح بحكم الأصل لأن رفعه ليس بدليل شرعى  
 ، وكذلك لا يسمى نسخاً رفع الحكم لعارض من عورض الأهلية كالجنون والغفلة  
 وغيرهما .

#### شروط النسخ :

يشترط في النسخ توفر شروط أهمها ما يلى :

١) ان يكون الحكم المنسوخ حكماً شرعاً عملياً ثابتاً بالنص .

(١) عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في المستحاضة : (ندع الصلاة أيام أقرانها ثم تفتسل وتتوضاً عند كل صلاة - وفي رواية (الوقت كل صلاة) - وتصوم وتصلى) . رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى و قال حسن . نيل الاوطار ١ / ٣٢١ . (٢) سبل السلام ١ / ٨٥ .

(٢) نقل الشوكاني : ان هذا الحديث ليس من باب الصحيح ولا ينبغي ان يكون من باب الحسن لضعف راويه . لمزيد من التفصي راجع نيل الاوطار ١ / ٣٢٢ وما بعدها .

(٤) مختصر المنهى لابن الحاجب مع شرحه للقاضي وحاشية الفتوازاني ١ / ١٨٥ .

- ٢) ان يكون المنسوخ متقدماً في التشريع على الدليل الناسخ ، وان كان متأخراً عنه في الذكر والترتيب .
- ٣) ان يكون الناسخ نصاً مساوياً للمنسوخ في القوة الالزامية او ان يكون اقوى منه ، وبناء على ذلك لا يجوز نسخ القرآن بحديث الآحاد ولكن يجوز تخصيصه به .
- ٤) ان لا يمكن الجمع ولا الترجيح بين النصين المتعارضين .

### **حكمة تشريع النسخ :**

قال الاصوليون لشرعية النسخ حكم كثيرة أهمها :

- أ- تحقيق مصالح الناس التي هي مقصود الشارع ، فاذا اختلفت هذه المصالح باختلاف الازمة والامكنته وتبدلاتها فينبغي الشارع الحكم السابق ويبطله بحكم آخر يتلاءم مع التطور الجديد في المصالح .
- ب- قد يكون النسخ لرفع الحرج المترتب على الحكم المنسوخ .

### **أنواع النسخ :**

يتتنوع النسخ عند علماء الاصول الى الانواع الاربعة الآتية :

- ١) النسخ الصريح : بان ينص الشارع في النص اللاحق على الغاء النص السابق ورفع حكمه ، ومن امثلته قوله تعالى : ( يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين ، وان يكن منكم مئة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ) الانفال / ٦٥ .

ثم نسخ حكم هذه الآية بقوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مئتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله ، والله مع الصابرين ) الانفال / ٦٦ .

فنص سبحانه و تعالى في الآية الثانية صراحة على رفع الحكم الوارد في الآية الاولى .

---

(١) شرح تبيّن الفصول في اختصار المحصل في الأصول للإمام القرافي ص ٣١١ وما بعدها .

٢) النسخ الضمنى : وهو ان يكون الحكم الوارد فى الدليل اللاحق معارضا للحكم الوارد فى السابق دون النص صراحة على الغائه .

ومن امثلة ذلك ان الله سبحانه و تعالى فرض الوصية للوالدين والاقريبين على كل من له مال قابل لهذه الوصية قبل نزول ايات الميراث فقال : ( كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقريبين بالمعروف حقا على المتدينين ) البقرة / ١٨٠ ثم نزلت ايات الميراث وحددت نصيب كل وارث من الوالدين والاقريبين ، فهى وان لم تتضمن صراحة الفاء حكم آية الوصية بالنسبة لهرؤاء الورثة الا انها تدل على ذلك ضمنا ، كما نطق به صراحة الرسول الكريم ﷺ في قوله : ( ان الله اعطى كل ذى حق حقه ، فلا وصية لوارث ) <sup>(١)</sup> .

وزعم البعض ان الناسخ لحكم الوصية في الآية السابقة هو هذا الحديث ، وهذا خطأ لا يمكن القول به لسبعين :

الاول : ان الناسخ موجود في القرآن الكريم نفسه وهو عبارة عن آيات احكام الميراث .

الثانى : ان هذا الحديث من الآحاد ، ومن شروط النسخ ان لا يكون الناسخ اقل قوة من النسخ .

٣) النسخ الكلى : وهو ان يلغى النص اللاحق حكم النص السابق ب بصورة كلية كنسخ التوجه الى بيت المقدس الذى كان ثابتا بالسنة النبوية ، بقوله تعالى : ( فلنولينك قبلة ترضاهما فول وجهك شطر المسجد الحرام ) البقرة / ١٤٤ .

٤) النسخ الجزئى : وهو الفاء الحكم السابق بالنسبة الى بعض الافراد دون كلهم ، او بالنسبة لبعض الحالات دون كلها .

ومثلوا لذلك بآيتها القذف واللعان واعتبروا - الثانية ناسخة للأولى نسخا جزئيا بالنسبة الى القذف بين الزوجين فقط - فقال سبحانه و تعالى : ( و الذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ... ) .

---

(١) سبل السلام ٢ / ١٣٨ .

ش نزلت آية : ( والذين يرمون أزواجهم وليس لهم شهداء إلا أنفسهم ... ) التور ٦ / .

وقالوا ان الثانية نسخت الاولى نسخا جزئيا بان الفت حكم القذف بالنسبة الى قذف الزوج لزوجته ، و بدله باللعان ومن الواضح ان هذا القول خطأ و خلط بين النسخ والتخصيص ، فالآية الثانية خصصت عموم الاولى ولم تنسخها : وكذلك مثل البعض<sup>(١)</sup> للنسخ الجزئي بآية : ( واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ) فقال انها ناسخة لآية : (و الذين يتوفون منكم و يذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر و عشرة ) البقرة ٢٢٤ . فاعتبر هذه الآية منسوخة من حيث الحكم جزئيا بالنسبة الى الحامل المتوفى عنها زوجها ، لأن عدتها تنتهي بوضع الحمل لا بالمدة المذكورة .

وهذا خطأ ايضا لسبعين :

الاول : عدم جواز اللجوء الى النسخ الا بعد عدم امكان الجمع والترجيع ، وقد بينا سابقا ان بعضها من كبار فقهاء الصحابة كعلى بن ابي طالب و ابن عباس - رضى الله عنهم - جمع بينهما ففسرا الآيتين بأن عدة الحامل المتوفى عنا زوجها وبعد الاجلين .

الثاني : على رأى من قال بان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل استنادا الى حديث سبعة الاسلامية : ان عموم آية المتوفى عنها زوجها خصص بآية واولات الاحمال .

والمثال الصحيح للنسخ الجزئي هو آية القتال التي خفت فيها مقابلة العدو من واحد مقابل العشرة الى واحد مقابل الاثنين ، كما سبق ، فالحكم لم ينسخ كليا بل خفت كما قال القرآن : (الآن خفت الله عنكم ... ) .

طبيعة الدليل الناسخ :

الأنواع المتصورة بالنسبة لنسخ النص بالنصف اربع : وهي :

(١) و منهم بدران ابو العينين بدران في كتابه ( اصول الفقه ) ص ٤٤٩ .

أ- نسخ القرآن بالقرآن كما سبق في آية القتال .

بـ- نسخ السنة بالسنة ، وقد مثلوا لذلك بقول الرسول ﷺ : ( كنت نهايتكم عن زيارة القبور الا فزوروها ) . حيث نسخ تحريم زيارة القبور وحل محلها الجواز .

ج- نسخ السنة بالقرآن كما سبق فى نسخ التوجه الى بيت المقدس فى  
الصلاה الذى كان ثابتا بالسنة ، وقد نسخ بقوله تعالى : (فول وجهك شطر  
المسجد الحرام ) .

د- زعم البعض جواز بل وقوع شق رابع وهو نسخ القرآن بالسنة ، وهذا خلط بين كون السنة مؤكدة للأية الناسخة وبين كونها ناسخة بنفسها فمثلا قول الرسول ﷺ : ( ان الله اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ) يؤكذ نسخ آيات الميراث لحكم الوصية الواجبة للوالدين والاقرئين ، وليس هو بذاته ناسخا وشنان بين الامررين .

والحمد لله رب العالمين .

\* \* \*

\* \* \*

اسئلة الفصل السادس

س ١ : اذا حصل تعارض بين دليلين ما هي الطرق المتبرعة لرفعه .

س ٢ : تكلم عن تعارض النص مع الظاهر ذاكرا الدليل من القرآن الكريم

س ٣ : ما الشروط التي يجب توفرها في النسخ ؟

#### س ٤ : ما الانواع المتصورة لنسخ النص بالنص ؟

\* \* \*

\* \* \*

\* \* \*

## المصادر

- \* اصول الفقه الاسلامى ، محمد الخضرى ، الطبعة السادسة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- \* اصول الفقه الاسلامى ، بدران ابو العينين بدران ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- \* اصول الاحكام و طرق الاستنباط فى التشريع الاسلامى ، د . حمد عبيد الكبيسى الطبعة الاولى .
- \* اصول الفقه الاسلامى للشيخ على حسب الله ، الطبعة الرابعة .
- \* اصول السرخسى لمحمد بن ابى سهل المتوفى ٤٨٣ هـ طبع دار الكتاب العربى ١٣٧٢ هـ
- \* اصول الفقه لزکى الدين شعبان .
- \* الاحكام فى اصول الاحكام لابن حزم ابى محمد بن حزم الاندلسى .
- \* ايضاح الفوائد فى شرح القواعد للحللى .
- \* اسباب اختلاف الفقهاء فى الاحكام الشرعية د . مصطفى الزلمى .
- \* ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم اصول محمد بن على الشوكانى المتوفى ١٢٥٥ هـ الطبعة الاولى سنة ١٣٥٦ هـ وبها مشه شرح الورقات لامام الحرمين .
- \* الاشباه و النظائر لابن نجيم .
- \* الاحكام فى اصول الاحكام لعلى بن على الامدى المتوفى ٦٣٠ هـ .
- \* اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٨ هـ .
- \* الاعتصام لابى اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد ، طبع المكتبة التجارية بالقاهرة .
- \* اقيسة النبي المصطفى لناصح الدين عبدالرحمن المعروف بابن الحنبلى ، الطبعة

الاولى ١٣٩٣ هـ .

\* احكام القرآن للشافعى .

\* بلوغ المرام من ادلة الاحكام للحافظ ابن حجر العسقلانى .

\* بداية المجتهد و نهاية المقتضى لابن رشد .

\* تسهيل الوصول الى علم الاصول للاستاذ محمد عبدالرحمن المحلاوى .

\* التلويح على التوضيح للامام سعد الدين التفتازانى الطبعة الاولى بالطبعه

الخيرية ١٣٢٢ هـ .

\* التوضيح على التنقیح لصدر الشريعة عبید بن مسعود .

\* تيسير التحریر لأمير بادشاه (محمد امین ) شرح التحریر في اصول الفقه .

\* التبصرة في اصول الفقه للامام ابى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الفیروز  
آبادی الشیرازی .

\* التمهيد في تخریج الفروع على اصول للامام جمال الدين ابى محمد  
عبدالرحیم بن الحسن ، تحقيق د . محمد حسن هيتو .

\* جمع الجواجم لابن السبکی .

\* الجامع لاحکام القرآن لأبی عبدالله محمد بن احمد الانصاری القرطبی دار  
الشعب - القاهرة .

\* الجامع بين اصطلاحی الحنفیة و الشافعیة لابن الهمام (كمال الدين محمد بن  
الواحد) طبعة ١٣٥٠ هـ .

\* دلالات النصوص و طرق الاستنباط الاحکام في ضوء اصول الفقه الاسلامي ،  
د . مصطفى الزلی .

\* رياض الصالحين لأبی زکریا یحیی بن شرف الدين التنوی المتوفی ٦٧١ هـ ، دار  
الكتاب العربي - بيروت .

\* سبل السلام في شرح احاديث الاحکام للصنعاني .

\* شرح تنقیح الفصول ، شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادریس القرافی .

- \* شرح البدخشى لمحمد بن الحسين و معه شرح الاسنوى ، طبع محمد على صبيح .
- \* علم اصول الفقه ، عبدالوهاب خلاف ، الطبعة الثامنة .
- \* فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، هامش المستصفى للغزالى .
- \* فتح البارى شرح صحيح البخارى للعسقلانى ( احمد بن على بن حجر ) .
- \* الفقيه و المتفقه .
- \* قواعد الاحكام فى مصالح الايام لابى محمد عزالدين بن عبد العزيز بن عبد السلام .
- \* الكنز لنزيلعلى .
- \* كشف الاسرار على اصول البزدوى لعبد العزيز البخارى ، طبع سنة ١٣٠٧ هـ .
- \* كنز العمال فى سن الاقوال و الافعال للعلامة علاء الدين على المتقى ابن حسام الدين الهندي ج ٦ - الطبعة الاولى و حاشية التفتازانى .
- \* المقول فى علم الاصول للمرحوم الملا محمد جلى وادة الكوبى .
- \* المذهب للشيرازي .
- \* المغنى لابن قدامة .
- \* مشكاة الانوار فى اصول النار لابن نجيم ( زين الدين بن ابراهيم ) طبعة ١٣٥٥ هـ .
- \* محاضرات فى اسباب اختلاف الفقهاء للشيخ على الخفيف ، طبع سنة ١٣٧٥ - ١٩٥٦ .
- \* المستصفى من علم الاصول لأبى حامد الغزالى ، الطبعة الاولى ١٣٦٠ / ١٩٣٣ .
- \* المصلحة و نجم الدين الطوخي للدكتور مصطفى زيد ، طبع القاهرة .
- \* الموافقات لأبى اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد المعروف بالشاطبى ، طبع القاهرة .
- \* المتبخير من حديث رسول الله ﷺ ، جمال الدين الالوسى ، مطبعة وزارة

الاوقاف و الشؤون الدينية .

\* المنخول من تعلیقات الاصول للامام ابى حامد الغزالى ، تحقيق محمد حسن  
هیتو .

\* نيل الاوطار ، محمد بن على بن محمد الشوكانى المترفى ١٢٥٥ هـ .

\* نصب الراية لاحاديث الهدایة للزبیلی ، الطبعة الاولى ١٣٥٧ هـ .

\* الوجيز فی اصول الفقه ، د . عبدالکریم زیدان ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ  
والسادسة ١٣٩٧ هـ .

\*\*\*

\*\*\*

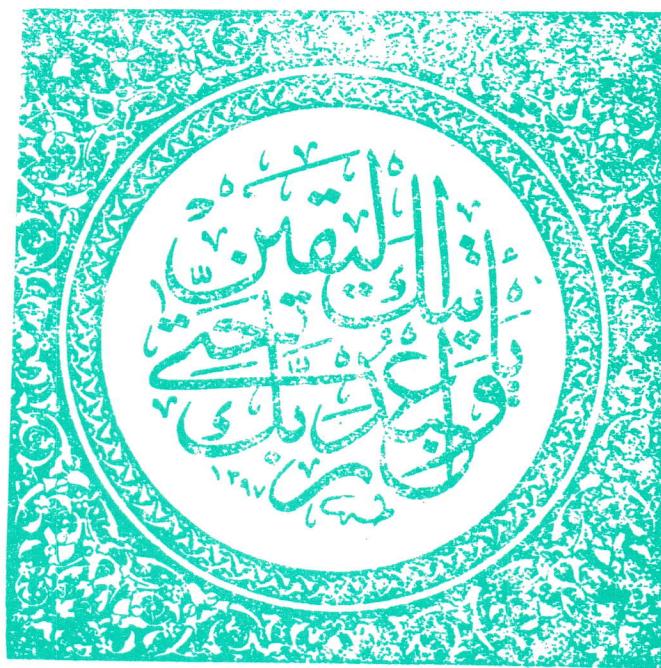
\*\*\*

# محتوى الكتاب

الصفحة	الموضوع
٤	منهج الصف الرابع
٥	المقدمة
٦	التمهيد
٧	تعريف اصول الفقه
١١	الفصل الاول
١٢	المبحث الاول : القرآن الكريم
١٦	اسئلة الفصل الاول
١٧	المبحث الثاني : السنة النبوية
٢٦	اسئلة المبحث الثاني .
٢٧	المبحث الثالث : الاجماع
٣٢	اسئلة المبحث الثالث
٣٣	منهج الصف الخامس
٣٤	المبحث الرابع : القباب
٤٦	اسئلة المبحث الرابع
٤٧	المبحث الخامس : الاستحسان .
٥٢	اسئلة المبحث الخامس
٥٣	المبحث السادس : الصالح المرسلة
٥٨	اسئلة المبحث السادس
٥٩	المبحث السابع : العرف
٦٣	اسئلة المبحث السابع
٦٤	المبحث الثامن : الاستصحاب

٦٧	اسئلة البحث الثامن
٦٨	المبحث التاسع : مذهب الصحابي
٧١	اسئلة البحث التاسع
٧٢	المبحث العاشر : شرع من قبلنا
٧٣	اسئلة البحث العاشر
٧٤	الفصل الثاني : الاحكام الشرعية
٧٥	اسئلة الفصل الثاني المبحث الاول
٧٦	المبحث الثاني : اقسام الحكم الشرعي
٨٥	اسئلة المبحث الثاني
٨٦	المبحث الثالث : اركان الحكم الشرعى
٨٩	اسئلة المبحث الثالث
٩٠	المبحث الرابع : الاهلية و عوارضها
٩٥	اسئلة المبحث الرابع
٩٦	منهج الصف السادس
٩٧	الفصل الثالث : دلالات النصوص
٩٧	المبحث الاول : اقسام اللفظ باعتبار وصفه للمعنى
١١٠	المبحث الثاني : اوجه دلالات النصوص ومراتب وضوحها وخفائها
١٢١	اسئلة الفصل الثالث
١٢٢	الفصل الرابع : مقاصد الشريعة
١٢٣	المبحث الاول : المقاصد الضرورية
١٢٥	المبحث الثاني : المقاصد الحاجية
١٢٧	المبحث الثالث : المقاصد التحسينية ( الكمالية )

الصفحة	الموضوع
١٢٨	اسئلة الفصل الرابع
١٢٩	الفصل الخامس : الاجتهاد
١٣٣	اسئلة الفصل الخامس
١٣٤	الفصل السادس : التعارض بين الادلة الشرعية المبحث الاول : رفع التعارض بالجمع
١٣٥	و التوفيق بين الدليلين المتعارضين
١٣٦	المبحث الثاني : رفع التعارض بترجيح احد الدليلين على الآخر .
١٣٨	المبحث الثالث : رفع التعارض باثبات ان احد الدليلين المتعارضين ناسخ للآخر
١٤٢	اسئلة الفصل السادس
١٤٣	المصادر
١٤٧	المحتوى
١٤٩	





اَنَّ اِلَيْهِ  
مَعَ الَّذِينَ اَتَوْا  
الْوَلَدَنِ مُحَسِّنٌ



١٤٣٦ هـ - ٢٧.٠٣ كوردي - ٠٠٣

مطبعة الشموع بغداد



رقم الايداع (٣٦٠) لسنة ٢٠٠٠ م  
الكمية (١٥٠٠) نسخة

م ٢٠٠٥ - ٢٧٠٥ كوردي - هـ ١٤٢٦

مطبعة الشموع - بغداد